

مدى امكانية اصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية حديثة قد تلائم
خصوصية الاقتصاد الفلسطيني (بين التأييد والمعارضة)

**The Possibility of issuing a Palestinian Currency using
Hypothetical options which may suited the Specificity of
the Palestinian Economy (Between support and
opposition)**

د. عزمي وصفي عوض
جامعة فلسطين التقنية-فلسطين

Date de soumission : 02/10/2019

Date d'acceptation : 15/12/2019

Pour citer cet article :

مدى امكانية اصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية حديثة قد تلائم خصوصية الاقتصاد الفلسطيني « د. عزمي وصفي عوض
Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit « Numéro 11 : Décembre 2019 / Volume
4 : numéro 3 » p : 1 - 37

Digital Object Identifier : <https://doi.org/10.5281/zenodo.3661529>

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان مدى إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية حديثة قد تلائم خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، وهي رؤية متقابلة المعالم لطبيعة الترتيبات النقدية الفلسطينية في ظل جمود تنفيذ اتفاقيات السلام وغياب عملة فلسطينية وتجميد المستحقات المالية للفلسطينيين من قبل الكيان الصهيوني، وكون أن العملة الفلسطينية تمس أحد مقومات الاقتصاد، ولأهميتها في الحد من الخسائر التي يتكبدها ومنها ريع الإصدار فقد تبلورت هذه الخيارات الفرضية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء اختبار احصائي لفحص رأي الأكاديميين المختصين في مجال الدراسة حول إمكانية إصدار العملة باستخدام الخيارات الفرضية، وقد أظهرت النتائج الإحصائية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمدى موافقة المبحوثين حول إمكانية استخدام الخيارات الفرضية لإصدار العملة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية. وقد أوصت الدراسة بأن يكون الإطار المؤسسي الحاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية هو مجلس النقد، وأن تطرح العملة في السوق الفلسطيني من خلال ادخالها التدريجي للتداول لتشارك باقي العملات الأجنبية المتداولة حالياً في الاقتصاد الفلسطيني، وأيضاً الإصدار الجزئي للكتلة النقدية وبعدها أقصاه حجم النقد المتداول لدى الجمهور CC عوضاً عن الإصدار الكلي لتغطية عرض النقد M1 بالكامل، وباستخدام الخيارات الفرضية الخاصة بسعر الصرف وقيمة العملة والغطاء الاحتياطي.

الكلمات المفتاحية: عملة؛ خيارات؛ فرضية؛ اقتصاد؛ فلسطيني

Abstract

This study sought to identify the possibility of issuing a Palestinian currency using hypothetical options which may suited the Specificity of the Palestinian Economy, This is an optimistic vision of the nature of the Palestinian monetary arrangements in light of the freeze of peace agreements, absence of Palestinian currency and seize of the Palestinian Financial dues by the Zionist Entity. These hypothetical options were Crystallized as the Palestinian currency is critical to the Palestinian economy and it is also significant in reducing the economic losses including seigniorage. To this end, the researcher conducted a statistical test to explore the perspective of the academic experts in this field. The study findings showed no statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) on respondents' attitudes towards the possibility of using hypothetical options to issue a currency attributed to demographic variables. The researcher recommended that the institution in charge of managing and issuing a Palestinian currency should be the currency board which is entitled to introduce it gradually side by side with other foreign currencies in circulation, The study also recommended partial issuing of the total currency with a limit of currency in circulation (cc) instead of total issuing to cover the entire money supply in the narrow sense (M1). Finally, the researcher recommended using hypothetical options related to exchange rates, currency value and reserve cover.

Key words currency; Hypothesis; options; economy; Palestinian

مقدمه :

تحتل دراسة النقود مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية والمالية، بسبب أثرها الفعال في مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية، حيث تتحدد معالم الاقتصاد في الدول بحجم التبادل النقدي والتراكمات الرأسمالية، ويحتل موضوع العملة الفلسطينية في المرحلة الحالية صدارة إهتمام الباحثين وذوي الاختصاص وصناع القرار في الاوساط الفلسطينية، وأصبح الحديث عن إصدار العملة الوطنية أكثر إلحاحاً خاصة بعد إنقضاء أكثر من عقدين من الزمن على توقيع اتفاق باريس الاقتصادي 1994 بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الصهيوني، والذي ينص على تأجيل النقاش بين الجانبين حول اصدار عملة فلسطينيه متفق عليها أو على ترتيبات نقدية بديلة مؤقتة الى مفاوضات الحل النهائي، والإبقاء على العملة الاسرائيلية كعملة رئيسية للتداول في الاراضي الفلسطينية بجانب الدينار الاردني والدولار الأمريكي (باريس، 1994)، ونتيجة لذلك فقد تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مالية مباشرة وغير مباشرة، واتسمت تلك المرحلة بالتشوهات الاقتصادية لإخلال الاحتلال الصهيوني الغاشم بتنفيذ التزاماته وأخرها قرصنة إيرادات الجمارك وعدم تحويلها الى السلطة الفلسطينية، مما نجم عنه عجز مالي لدى السلطة الفلسطينية التي اصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية وأهمها عدم قدرتها على دفع كامل رواتب موظفيها، وقد أصبح إلزاماً على الباحثين وذوي الاختصاص وفي ظل جمود تنفيذ اتفاقيات السلام إجراء المزيد من الدراسات حول إمكانية اصدار العملة الفلسطينية من منظور أكثر تفاولاً ودون الالتفات الى ما نص عليه اتفاق باريس الاقتصادي كونه أصبح لاغياً وفاقداً لشريعته من جهة، ومن جهة ثانية أن العملة الوطنية هي حق مكتسب من حقوق الدول ولا يوجد في القانون الدولي ما يمنع دولة فلسطين من أن تمارس حقها الطبيعي في إصدار عملتها الوطنية خاصة بعد صدور قرار الامم المتحدة في العام 2012 رقم 19/67 والذي يعترف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، كما أن اتفاق باريس الاقتصادي لم يلغي الحق للفلسطينيين بإمكانية ادخال العملة الوطنية الفلسطينية للتداول بعد مشاورة الجانب الاسرائيلي ودون سحب باقي العملات الاجنبية من السوق الفلسطيني، وتأتي هذه الدراسة ضمن السياق أعلاه لتسلط الضوء من جديد حول إمكانية اصدار النقد الفلسطيني ولكن بخيارات فرضية متقابلة تختلف الى حد ما عن الدراسات والأبحاث وتوصيات المؤتمرات السابقة التي خلصت في مجملها الى تأجيل البت في اصدار النقد لأسباب عديدة أهمها محدودية المقومات الاقتصادية والاحتياطي النقدي لإصدار النقد، وعدم سيطرت السلطة الوطنية على المعابر والحدود وحرية حركة الافراد ورؤوس الاموال، وضعف ميزان المدفوعات والعجز في الميزانية العامة وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، وبالمحصلة النهائية أن الظروف السياسية والاقتصادية غير مواتية لإصدار النقد، وآخرون أوصوا لاعتماد العملة الفلسطينية كوحدة حسابية أو باتحاد نقدي مع إحدى دول الجوار أو الشركاء التجاريين.

وبالرغم من قناعة الباحث أن هناك العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية التي تحول دون اصدار العملة الفلسطينية، إلا أن الباحث وفي ظل متغيرات الوضع الراهن تبلورت لديه خيارات وبدائل فرضية نقدية قد تلائم خصوصية الاقتصاد الفلسطيني بخلاف ما جاء من فرضيات سابقة حيث افترض أغلب الباحثين في دراساتهم السابقة نموذج الاحلال الكامل لتداول العملة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني، في حين ان هذه الدراسة افترضت الابقاء على تداول العملات الاجنبية وإدخال العملة الفلسطينية تدريجياً لتشارك باقي العملات الاجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني ولها قوة ابراء قانوني، كما افترضت الدراسات السابقة لتحويل سلطة النقد الفلسطينية بمهامها الحالية الى بنك مركزي، بينما افترضت هذه الدراسة الإبقاء على سلطة النقد لتمارس مهامها التقليدية بالرقابة والإشراف على القطاع المصرفي وإنشاء مجلس نقد فلسطيني مستقل كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية بسياسات مشددة ، وأخيرا ، فان الدراسات السابقة افترضت الإصدار الكامل لحجم الكتلة النقدية الممنوي اصدارها لتغطية كامل عرض النقد بالمفهوم الضيق M1، في حين أن هذه الدراسة افترضت الاصدار الجزئي للكتلة النقدية وبعد أقصى ما يكافئ حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي (CC) (النقد المتداول لدى الجمهور)، كما أن الدراسة طرحت بعض الخيارات الفرضية الخاصة بسعر الصرف وعملة الربط والغطاء الاحتياطي. وقد تضمنت الدراسة المحاور التالية:

1. أهمية إصدار العملة الفلسطينية وتأثير غيابها.
2. ملامح الخيارات الفرضية الحديثة لإصدار العملة الفلسطينية والمتمثلة في:
 - أ. انشاء مجلس نقد فلسطيني مستقل كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية؛
 - ب. الاصدار الجزئي للكتلة النقدية وبعد اقصاه ما يكافئ حجم النقد المتداول (CC) خارج القطاع المصرفي؛
 - ت. الادخال التدريجي للعملة الفلسطينية للتداول في السوق الفلسطيني دون سحب باقي العملات الاجنبية المتداولة؛
 - ث. الخيارات/الترتيبات الفرضية الخاصة بسعر الصرف وعملة الربط، قيمة العملة والغطاء الاحتياطي.
3. اختبار رأي الباحثين من الاكاديميين في الجامعات الفلسطينية حول الخيارات الفرضية في ظل مجلس نقد.
4. النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة البحث في مدى امكانية اصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية حديثة قد تتلاءم مع امكانيات ومقومات الاقتصاد الفلسطيني، حيث انه وفي ظل غياب العملة الوطنية الفلسطينية، فان جوهر مشكلة الدراسة يكمن في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى امكانية إصدار العملة الفلسطينية

باستخدام خيارات فرضية حديثة تلائم خصوصية الاقتصاد الفلسطيني؟ ولبلورة رؤية واضحة حول موضوع البحث، فإن الدراسة أيضا سعت للتعرف على آراء المتخصصين الاقتصاديين المتضاربة حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية ضمن الخيارات الفرضية المقترحة في هذه الدراسة من جهة، ومن جهة ثانية أنها تفتح آفاق جديدة للباحثين حول إصدار النقد الفلسطيني، وبالمحصلة الخروج من مأزق التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي. وللإجابة على السؤال الرئيسي فقد انبثق عنه عدة أسئلة فرعية كالآتي (الخيارات الفرضية الحديثة):

1. ما امكانية إنشاء مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار العملة كخيار فرضي في المراحل الاولى بدلاً من البنك المركزي، والإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي؟

2. ما امكانية الاصدار الجزئي للكتلة النقدية وبحد اقصاه ما يكافئ حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي CC (النقد المتداول لدى الجمهور) كخيار فرضي عوضاً عن الاصدار الكلي لتغطية عرض النقد M1 بالمفهوم الضيق؟

3. ما امكانية الادخال التدريجي للعملة الفلسطينية لتشارك باقي العملات الاجنبية المتداولة في السوق الفلسطيني كخيار فرضي عوضاً عن الاحلال الكامل للعملة الفلسطينية ودون سحب باقي العملات الاجنبية المتداولة حالياً؟

4. ما مدى ملائمة الخيارات الفرضية الخاصة بسعر الصرف وعملة الربط وقيمة العملة والغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تأتي أهمية الدراسة من كونها انها تبحث في امكانية اصدار النقد الفلسطيني باستخدام خيارات فرضية حديثة تتسم بالتفاؤل، ومن المتوقع ان ترفد الباحثين والمهتمين بخيارات وبدائل للتغلب على مشكلة غياب عملة فلسطينية من جهة، ومن جهة اخرى كسر حاجز الحيطة والحذر مرتفع الوتيرة الذي يكتنف أغلب الدراسات السابقة حول اصدار النقد الفلسطيني، وأن الدراسة الحالية تضع تصور متكامل امام صناع القرار ومخططي السياسة النقدية في فلسطين حول إمكانية اصدار العملة الفلسطينية، وبشكل عام فإن الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

1. بيان فوائد اصدار العملة الفلسطينية كونها تعالج جانباً هاماً من جوانب التنمية الاقتصادية وتحقيق مكاسب وفوائد مالمية وتحد من التأثير السلبي لتداول العملات الاجنبية؛

2. بيان مدى إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام الخيارات الفرضية الحديثة والمقترحة في هذه الدراسة؛

3. التعرف على آراء المختصين الاقتصاديين حول إمكانية إصدار النقد باستخدام الخيارات الفرضية حديثة المعالم؛

4. التوصل الى إستنتاجات وتوصيات قد يستفيد منها الباحثين وصناع القرار حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية للخروج من مأزق التبعية الاقتصادية.
منهجية وفرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة في منهجيتها على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتتناسبه مع موضوع الدراسة، وقد إستعان الباحث بالمصادر الثانوية والبيانات والتقارير والأبحاث الاقتصادية والنقدية العربية والأجنبية المتوفرة، وبمجموعة أوراق العمل التي طرحت في مؤتمر ملامح النظام النقدي والذي عقد في القاهرة العام 1999، الى جانب الادبيات والبحوث العلمية ذات العلاقة للإجابة على أسئلة الدراسة، وقد استخدم الباحث استبانة لاستطلاع رأي المختصين الاقتصاديين من أساتذة الجامعات الفلسطينية حول فرضيات الدراسة باستخدام الاختبارات الاحصائية لفحص وتحليل رأي المبحوثين من الناحية الاحصائية وللتأكد من وجود معنوية احصائية في الفرق بين المؤيدين لإصدار العملة باستخدام الخيارات الفرضية المقترحة في هذه الدراسة والمعارضين لتلك الفرضيات، وتتمثل فرضيات الدراسة بالاتي:

1. إنشاء مجلس نقد فلسطيني مستقل كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار العملة، والإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي؛

2. ان يكون حجم الاصدار للكتلة النقدية يكافئ بالحد الاقصى حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي CC (النقد المتداول لدى الجمهور) عوضا عن الاصدار الكلي لتغطية كامل عرض النقد M1 بالمفهوم الضيق؛

3. ان تكون آلية إدخال العملة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني بشكل تدريجي لتشارك باقي العملات المتداولة في السوق الفلسطيني عوضا عن الاحلال الكامل ودون سحب باقي العملات الاجنبية المتداولة حاليا؛

4. توفر خيارات/ترتيبات فرضية خاصة بسياسة الاصدار للعملة الفلسطينية في ظل مجلس نقد فلسطيني.

الدراسات السابقة:

1. دراسة مقداد، 2007، (بعنوان اصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة) حيث استعرضت الدراسة التطورات النقدية التي مرت بها فلسطين منذ اصدار الجنية الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني وحتى نشوء السلطة الفلسطينية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً طريقة المقابلة والمجموعات البؤرية مع الخبراء والمختصين لمعرفة مدى ثقة وتقبل المواطنين للعملة الوطنية في حال إصدارها، كما استخدم الباحث التحليل الرياضي في تقدير قيمة عرض النقد بحوالي

2232 مليون دولار في العام 2006 وفقا لأسعار الناتج المحلي الجارية، وفي تقدير حجم ريع الاصدار الذي تراوح بين 1422 - 1896 مليون دولار منذ العام 1995 الى 2006 كخسائر للاقتصاد الفلسطيني نتيجة استخدام الشيكال الاسرائيلي في فلسطين، وان نظام سعر الصرف الثابت هو افضل الخيارات مع بداية عملية الاصدار واتخاذ عملة الشركاء التجاريين كعملة ربط، وخلصت نتائج الدراسة الى الابقاء على الترتيبات النقدية الحالية مع التحضير لإصدار العملة الفلسطينية الحسائية تمهيدا لإصدار العملة الفلسطينية في الوقت المناسب .

2.دراسة عوض، 2011، بعنوان(افاق ومحددات اصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد كنظام للسياسة النقدية)، وتأتي أهمية الدراسة كونها تضع تصور متكامل أمام صناع القرار في السلطة الوطنية ومخططي السياسة النقدية حول إصدار العملة الوطنية الفلسطينية ضمن ترتيبات خيار مجلس النقد الفلسطيني كنظام نقدي، في ظل استمرار تداول النظام المالي الفلسطيني لعدة عملات أجنبية مما يلحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة نتيجة التغيرات التي تجري على هذه العملات، وإلى حرمان السلطة الوطنية من المنافع التي يمكن أن تجنيها جراء عائد الإصدار (seignorage)، وقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلي الوصفي والاستقراء التاريخي للأنظمة النقدية التي ارتكزت في عملها على مجالس النقد، وذلك بهدف معرفة مدى ملائمة ترتيبات مجلس النقد لحالة النظام النقدي الفلسطيني كإطار مؤسسي يمكن من خلاله ان يوفر فرص النجاح لهذه العملة في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي يواجهها، وقد خلصت الدراسة بنتائجها إلى ضرورة أن تقوم السلطات النقدية في المستقبل القريب بتبني ترتيبات مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي لعملية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية كونه يتميز بسهولة إدارته وسرعة تأسيسه وجودة الانضباط المالي وانخفاض مستويات التضخم وأسعار الفائدة، إضافة إلى فاعليته في منع الحكومة من اللجوء إلى الاقتراض المحلي لتمويل النفقات العامة .

3.دراسة كنفاني، 2014، بعنوان (خيارات العملة والسياسة النقدية في فلسطين)، وترمي الدراسة الى تأطير وعرض منهجيات وتحليلات ونتائج الدراسات العديدة التي تناولت المواضيع المتعلقة بخيارات العملة الفلسطينية، وبعرض منهجي لأنظمة العملة المتاحة مستقبلا امام فلسطين مرورا بالاتحاد القدي مع دولة اخرى وانتهاء بتبني عملة دولة كعملة وحيدة في التداول، واشتملت الدراسة على خيارات بديلة لسياسة الاصدار في ظل انظمة سعر الصرف المتباينة بدءاً من نظام التعويم الحر وانتهاءً بسعر الصرف المربوط بشكل صارم، وأيضاً اختيار عملة الربط سواء كانت عملة دولة اخرى او سلة عملات، وقد خلصت الدراسة بان التوصيات التي جاءت بها غالبية الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها كانت متقاربة الى حد كبير ولصالح سعر الصرف الثابت الصارم في ظل مجلس نقد كخيار أمثل لفلسطين، وقدم الباحث عدة توصيات اهمها توسيع وتعميق المعرفة والخبرة بنظام مجلس العملة وإجراء ابحاث

معمقة حول ادوات وأساليب استخدام السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية تتوافق مع بنية الاقتصاد الفلسطيني وهيكلية التجارة الخارجية وسوق العمل .

الاطار النظري وأدبيات الدراسة

توطئة:

تسعى الدول من وراء استخدام السياسات النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق الزيادة في الدخل القومي والناج المحلي، وتهيئة البيئة المناسبة لعملية التنمية المستدامة، وتعتبر السياسة النقدية بعناصرها المختلفة مكوناً أساسياً للسياسات الاقتصادية، حيث تعرف السياسة النقدية بأنها جميع الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقد والائتمان بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ويشكل غياب العملة الفلسطينية أحد العوائق الرئيسية لعدم جود سياسة نقدية بالمفهوم الكلي، حيث تعتمد السلطات النقدية في تطبيقها للسياسة النقدية على أسلوبين، الأول يتمثل في استخدامها للأدوات الكمية في التأثير على عرض النقد وبالتالي على حجم الائتمان المصرفي من خلال سياسة سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة، والثاني يتمثل في استخدامها للأدوات النوعية المتمثلة في الأدوات الرقابية للتأثير على عرض النقد وبالتالي على حجم ونوعية الائتمان، فالسياسة النقدية المعمول بها في فلسطين وفي ظل غياب العملة الوطنية ترتكز بالدرجة الأولى حول استخدامها للأدوات النوعية (الأسلوب المباشر) للتأثير على حجم ونوعية الائتمان من خلال تطبيقها للمعايير الرقابية الدولية أو استخدامها لأداة الإقناع الأدبي في توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق أغراض إقتصادية معينة من جهة، ومن جهة ثانية تعزيز كفاءة وملاءة البنوك العاملة في فلسطين لمواجهة أية أزمات مالية طارئة وتطويره على أسس إقتصادية رشيدة .

لقد انقضى ما يزيد عن نصف قرن وفلسطين لا تمتلك عملة وطنية خاصة فيها حيث كان الدينار الاردني عملة التداول في المناطق الفلسطينية خلال الفترة التي سبقت العام 1967، وبعد إحتلال (إسرائيل) للأراضي الفلسطينية في العام 1967 أصبحت العملة الاسرائيلية والعملة الاردنية هما عمليتي التداول الرئيسيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتل، ومع انطلاق عملية السلام ودخول السلطة الفلسطينية للأراضي الفلسطينية في العام 1994 وإستلامها لزام الامور الادارية والاقتصادية والأمنية من الجانب الصهيوني، بقيت تلك العملات في التداول الى يومنا هذا كعملات رئيسية إضافة الى الدولار الأمريكي، وقد رافق تلك الفترة إبرام العديد من الاتفاقيات بين الجانب الفلسطيني والجانب الصهيوني كان أبرزها اتفاق باريس الاقتصادي في العام 1994، الذي اجل النقاش حول اصدار العملة الفلسطينية الى مفاوضات الحل النهائي والإبقاء على العملة الاسرائيلية كعملة تداول رئيسية في فلسطين، مما تكبد

الاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة تمثلت بحددها الأدنى في حرمان خزانة السلطة من عائدات ريع الاصدار (seignorage) وهي تعتبر من الخسائر المباشرة، أما الخسائر الغير مباشرة فقد تمثلت في تأثير تذبذب أسعار صرف العملات الاجنبية المتداولة على الاقتصاد الفلسطيني، إضافة الى الآثار السلبية جراء غياب العملة الوطنية كونها تمثل أداة بالغة الاهمية في التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة ثانية تعتبر رمز للسيادة الوطنية، ولأن لها أثر فعال في مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية، حيث تتحدد معالم الاقتصاد في الدول بحجم التبادل النقدي والتراكمات الرأسمالية، وتعتبر النقود وحدة قياس يتم بموجبها تحديد حجم التبادل التجاري بين الدول، وتحديد حجم الموازنات للتعرف على طبيعة السياسات المالية والأدوات النقدية المعمول بها، كما ان الدول تسعى من وراء استخدام السياسات النقدية والمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي، الذي يعتبر عاملاً مهماً في تهيئة البيئة المناسبة لعملية التنمية المستدامة.

أولاً: أهمية إصدار العملة الفلسطينية وتأثير غيابها

تحتاج دراسة موضوع إصدار العملة الفلسطينية إلى الكثير من الجهد والتركيز كونها تمس أحد مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في ظل الحالة الفلسطينية التي تتشابك فيها العوامل مع بعضها البعض من حيث التأثير والتكامل، وما تمثله العملة الوطنية من أهمية في النظام الاقتصادي كونها تسهم في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، ومن تمكين السلطات النقدية لإدارة أدوات السياسة النقدية بفاعلية لمكافحة التضخم وخفض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار والادخار (نصر الله، 2000)، هذا بالإضافة الى العائد المجزي لتمويل خزانة السلطة الناجم عن ريع الاصدار (seignorage)، وأيضاً لتمويل العجز في الموازنة العامة من خلال الاقتراض الداخلي المتمثل في اصدار السندات وأذونات الخزينة بالعملة الوطنية، وتعمل العملة على تنشيط الاسواق النقدية ما بين المصارف مما ينعكس ذلك على الاقتصاد الوطني، ومن خلال ممارسة السلطات النقدية لأدوات السياسة النقدية فإنها تستطيع التحكم بعرض النقد وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على معدلات التضخم وحجم الائتمان المصرفي وتحقيق الاستقرار النقدي والنمو المستدام للاقتصاد الوطني (عطا الله، 2014)، أيضاً تقوم العملة الوطنية بحماية الجهاز المصرفي من التعرض للالتزامات والمخاطر والتعثرات المصرفية وخصوصاً مخاطر أسعار الصرف الناجمة عن وجود ثلاثة عملات قيد التداول، ويمكن تلخيص الفوائد التي يمكن ان يجنيها الاقتصاد الوطني من وجود عملة وطنية بالاتي:

- تعتبر العملة الوطنية الفلسطينية رمزاً من رموز السيادة والاستقلال الوطني؛
- تحقق العملة الوطنية الفلسطينية العديد من المكاسب الاقتصادية وفي مقدمتها المساهمة في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، والقدرة على إدارة سياسة نقدية فعالة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار

النقدي، وعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، مما يؤدي الى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني (مقداد، 2009)؛

- الحد من الخسائر المتراكمة الناجمة عن عدم حصول السلطة الفلسطينية على إيرادات ريع العملة (seignorage)، وقد قدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) في فلسطين والبنك الدولي (ماس و الدولي، 1997) هذه الخسائر باستخدام معادلة نسبية تتراوح بين نسبة (2% - 5%) من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني سنوياً، كما ان العالم الاقتصادي فيشر قام في العام 1982 بتقدير قيمة السنيوريج لمجموعة الدول النامية عن الفترة ما بين 1966-1978 باستخدام نسبة 0.033 من الناتج المحلي الاجمالي (Duesenberry, 1999) أو بالحد الأدنى مطالبه الكيان الصهيوني العاشم بعائدات ريع الاصدار وبأثر رجعي منذ دخول السلطة الفلسطينية الى فلسطين في العام 1995، ويؤكد اشتية (عورتاني، 2003) ان تداول العملات الاجنبية في الاقتصاد الفلسطيني وغياب النقد الوطني يحرم السلطة الوطنية من عوائد طبع النقود (ريع الاصدار)، ويوضح الجدول رقم(1) خسائر الاقتصاد الفلسطيني التقديرية الناجمة عن فقدان ريع الاصدار من العام 1995-2018

جدول رقم (1) خسائر الاقتصاد التقديرية الناجمة عن فقدان ريع الاصدار من العام 1995-2018 (مليون دولار)

الفترة	معدل الناتج الاجمالي الفلسطيني	تراكم عائد الاصدار بنسبة 2% من الناتج الاجمالي	تراكم عائد الاصدار بنسبة 5% من الناتج الاجمالي
1995-2000	6596.8	791.4	1978.8
2001-2005	6705.7	760.5	1676
2006-2010	8708.0	870.5	2177
2011-2018	12,659.4	2024.8	5063.2
المجموع		4447.2	10895
بالمعدل		7,671.1 مليون دولار	

المصدر: أرقام الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (سنة الاساس 2015) من احصائيات مركز الاحصاء الفلسطيني 2018.

بالإطلاع على الجدول أعلاه، نجد أن إجمالي الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني أثر غياب العملة الوطنية الفلسطينية واستخدام الشيكال الاسرائيلي بلغت بالمعدل 7,671.1 مليون دولار، وفقاً لمعدل ما نسبته 2%-5% من إجمالي الناتج المحلي منذ استلام السلطة الوطنية الفلسطينية للأراضي الفلسطينية والى نهاية العام 2018، وتبلغ الخسائر السنوية بقيمة متوسطة 443.7 مليون دولار لعائد الاصدار دولار وفقاً لنسبة 5% من اجمالي الناتج المحلي وهي قريبة من تقديرات الجانب الاسرائيلي كخسائر مباشرة (قديح، 1999)، ويعزى ذلك الى عدم وجود نص صريح ضمن اتفاق باريس الاقتصادي عن قصد او دون قصد لتعويض السلطة الفلسطينية عن تلك الخسائر جراء استخدام الشيكال في الاراضي الفلسطينية (ريع الاصدار)؛

- تحقق العملة الوطنية عوائد مالية ناجمة عن استثمار الغطاء الاحتياطي للعملة الوطنية؛
- الحد من الخسائر الغير المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني جراء غياب العملة الوطنية ومنها:

أ. الحرية في ضبط اسعار الصرف حسب السياسات المالية والنقدية التي تضمن الاستقرار والنمو الاقتصادي؛

ب. ان وجود عملة وطنية يدعم الاعتماد على المصادر المحلية (ادوات الدين العامة) في الاقتراض لتمويل الانفاق الحكومي الاستثماري طويل الاجل وفي تطوير الاقتصاد، وذلك من خلال طرح سندات وأذونات خزينة حكومية ذو تكلفة ملائمة للاقتراض الحكومي، وهي ايضا تساند في تمويل العجز في الموازنة العامة الناجم عن زيادة النفقات عن الإيرادات، كما انها تمول عجز السيولة الناجم عن عدم توافق توقيت الإيرادات مع النفقات الحكومية، وأيضاً فإنها تقلل من الاقتراض الخارجي المكلف وأقل تكلفة من الاقتراض المحلي، حيث أن الحكومة الفلسطينية تتكبد تكاليف اضافية جراء اقتراضها من القطاع المصرفي الفلسطيني وذلك لاختلاف عملة الاقتراض عن عملة الإيراد للسلطة الفلسطينية (ابو راس، 1998)؛

ج. انخفاض معدلات التضخم المستورد الناتجة عن تداول عملات اجنبية، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن التقلبات الغير محسوبة لأسعار صرف العملات الاجنبية المتداولة في الاسواق الفلسطينية. في حين أن تأثير غياب العملة الفلسطينية يشكل أحد العوائق الرئيسية لنمو الاقتصاد الوطني الفلسطيني، حيث أن عدم استخدام ادوات السياسة النقدية يوقع العبء الاكبر على عاتق السياسة المالية لمعالجة التشوهات الاقتصادية نظراً لما تعانيه السياسة المالية من سيطرة نفقات الاجور على غالبية الانفاق وتراجع الانفاق الاستثماري وتزايد عجز الموازنة (عطا الله، 2014، صفحة 2)، أيضاً فان غياب العملة يحرم السلطات النقدية من استخدام ادوات السياسة النقدية لحفز الاستثمارات وفي التأثير على القاعدة النقدية سواء بشكل مباشر او غير مباشر، كما أن واردات السلطة الفلسطينية تتأثر جراء استخدام الشيكال لتغطية قيم البضائع والسلع المستوردة، حيث يجري تحويل الشيكال لعملات أخرى بهدف تغطية عمليات الاستيراد، وأيضاً تتأثر المراكز المالية للبنوك فيما يخص بأرصدها المالية المقدرة في الشيكال، مما قد تتخذه المصارف الوافدة مبرراً لتوظيف المدخرات المحلية خارج فلسطين (البد، 2005).

وفي ظل غياب العملة الوطنية أيضاً، فان الاقتصاد الفلسطيني يصبح متلقي للآثار الناجمة عن السياسات النقدية للدول التي يتم تداول عملاتها في المناطق الفلسطينية، حيث أن لهذه السياسات تأثير على أسعار الفائدة وأسعار الصرف السائدة في القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالتالي ينعكس ذلك على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي بالعملات الاجنبية بالإضافة تآكل الإيرادات المحلية المتعلقة بالمقاصة مع الجانب الاسرائيلي بسبب مماطلته في تحويلها الى السلطة الفلسطينية، إضافة الى ذلك فان غياب العملة الفلسطينية يزيد من درجة عدم التأكد المصحوبة بالاستثمارات طويلة الأجل، فالاختلاف بين العملة التي يتم من خلالها الاقتراض (أكثر من 90% من القروض هي بالدولار أو الدينار) وعملة الإيرادات المتحصلة في الغالب هي بالشيكال الاسرائيلي، مما يزيد من مخاطر تقلب

أسعار الفائدة، وإذا ما أضيف لذلك مخاطر تغير السياسات النقدية في الأردن وإسرائيل وتأثير ذلك على هيكل الفوائد في فلسطين (مقداد س.، 2007).

ومن حيث المبدأ لا يوجد خلاف بين الاقتصاديين حول أهمية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية، لما يمثله ذلك من رمز للسيادة والاستقلال الوطني، وما يحققه من مكاسب اقتصادية مهمة كتحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، وتمكين السلطة الفلسطينية من إدارة سياسة نقدية فعالة، تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة، وتشجيع فرص الاستثمار والادخار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين (مقداد م.، 2009، صفحة 164).

وببقى الحلم الفلسطيني بالاستقلال والسيادة يراود الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه وفئاته والتي تتجسد أبرز معالمه في إصدار العملة الوطنية، ويتجلى الحلم الفلسطيني حين يصبح مسيطراً على حدوده ومعابره وبحرية الحركة والتنقل للأفراد والبضائع ورؤوس الأموال، وكغيرها من الدول النامية من حق فلسطين أن تسعى إلى إصدار عملتها الوطنية لتحسين الدخل والاستثمار، وتحقيق العمالة التامة وتحسين ميزان المدفوعات وتبني سياسات اقتصادية كلية وجزئية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومن معززات إصدار العملة (النقد، 2017) أن فلسطين لديها جهاز مصرفي قوي وفعال، فقد استطاعت سلطة النقد تحقيق العديد من الانجازات والإصلاحات لتقوية القطاع المصرفي الفلسطيني، ومن تلك الانجازات إصدار العديد من القوانين والأنظمة المصرفية، كما قامت بإصدار العديد من اللوائح والتعليمات الخاصة بالرقابة المصرفية لتدعيم معالم النظام المصرفي ليصبح نظام مصرفي سليم وفعال، وذلك باستخدام مجموعة من المعايير والضوابط لإدارة مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال والتوظيفات الخارجية ونظم الرقابة الداخلية والحوكمة والامتثال المصرفي والتركيزات الائتمانية، وقد اتسمت القوانين والأنظمة واللوائح بالحدثة والشمولية وتوافقها مع المبادئ والممارسات الدولية في العمل المصرفي، وتشير الاحصاءات الصادرة عن سلطة النقد إلى ارتفاع إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2018 إلى 16128.8 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 83% عن العام 2010، كما سجلت إجمالي الودائع ارتفاعاً وبنسبة 79% حيث إرتفعت من 6802 مليون دولار في العام 2010 إلى 12227.3 مليون دولار في العام 2018، أيضاً فإن التسهيلات الائتمانية زادت بنسبة 192% حيث إرتفعت من 2885 مليون دولار في العام 2010 إلى 8437 مليون دولار في العام 2018 (سلطة، 2018)، إضافة إلى القرارات الأخيرة التي صدرت عن سلطة النقد بخصوص رفع رأس مال البنوك العاملة في فلسطين من 25 مليون دولار إلى 50 مليون دولار، والمؤشرات الجيدة الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة حول ملاءة /كفاية رأس المال للبنوك الوطنية الفلسطينية، ومع تلك المعطيات نجد أننا أمام مقومات إيجابية للقطاع المصرفي الفلسطيني تسند وتدعم إصدار العملة الوطنية.

ثانيا: ملامح الخيارات الفرضية الحديثة لإدارة وإصدار العملة الوطنية الفلسطينية

أ. الخيار الفرضي لإنشاء مجلس نقد فلسطيني مستقل كإطار مؤسسي حاكم لإصدار وإدارة العملة

والإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة و الاشراف على القطاع المصرفي

يؤكد العديد من الباحثين ان مجالس النقد تتناسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها الاقتصادي وإتباعها لسياسة الانفتاح، حيث تقوم مجالس النقد في تلك الدول بمهمة إصدار النقد وضمان تحويل النقد بسعر صرف ثابت وإدارة الغطاء الاحتياطي، وبالمقابل نجد ان هناك اقتصاديين يعتقدون ان نظام مجلس النقد كإطار مؤسسي لإدارة السياسة النقدية والإصدار يناسب جميع الدول بغض النظر عن حجم تلك الدول (قديح، 1999)، وهناك اتجاه ثالث من الاقتصاديين يرى ان مجالس النقد قد تكون فعاله في تحقيق اهدافها بشرط ان تكون تلك المجالس بصورة مؤقتة وليست دائمة. ومهما يكن الرأي حول مجالس النقد فان التجارب العالمية أثبتت أن استخدام ترتيبات مجالس النقد تعتبر تجربة ناجحة، ومن المؤشرات على نجاح استخدام مجالس النقد هي الدول التي طبقت ذلك ومنها (أستونيا، بلغاريا، برونائي، الأرجنتين، ليتوانيا، جيبوتي، البوسنة وغيرها) لمعالجة المشاكل التي كانت تعاني منها، اضافة الى ان مجالس النقد تلعب دورا هاما في تمويل العجز المالي، وفي قدرته للتأثير على العديد من المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والأجور والنااتج المحلي والقاعدة النقدية (Duesenberry, 1999).

• مفهوم مجلس النقد في أدبيات الأنظمة النقدية

يعرف مجلس النقد بأنه اطار مؤسسي بمثابة السلطات النقدية (البنك المركزي) التي تتولى ادارة السياسة النقدية وإصدار العملة، ويضمن صرف العملة المحلية بسعر صرف ثابت مع عملة الربط، بحيث تربط عملتها بعملة أجنبية رئيسية أو بسلة عملات رئيسية تتمتع بالاستقرار والقبول العام على المستوى الدولي والمحلي (Kopcke, 1999)، ويفترض في السلطات النقدية الاحتفاظ برصيد كافي من العملات الأجنبية يغطي بشكل تام عرض النقد بالمفهوم الضيق (Money Supply (M1، أو يغطي الكتلة النقدية المصدرة، ونتيجة لذلك فان مجلس النقد يستطيع إصدار العملة المحلية بالاعتماد على كمية محددة من العملات الأجنبية والقاعدة النقدية المحلية نسبة الى حجم الاصول التي يحتفظ بها المجلس، وهذا يعني أن مجلس النقد يحصل على معظم احتياطات العملة المحلية من الذين يستبدلون العملات الأجنبية المتداولة بالعملة الوطنية، وعليه فان مقدار القاعدة النقدية يختلف حسب صافي تدفق العملات الأجنبية الى الاقتصاد على أساس سعر صرف ثابت (Kopcke, 1999).

وتجتمع في نظام مجلس النقد ثلاثة عناصر أساسية وهي تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط، والقابلية للتحويل، وتعهد طويل الأجل تضمنه قوانين السلطات النقدية للعملة المصدرة، وفي ظل نظام مجلس النقد فإن السلطات النقدية لا تمارس دور المقرض الأخير للقطاع المصرفي في حال تعرضه لمشاكل في السيولة، بالإضافة إلى أن قدرة استخدام السياسات النقدية لتحفيز الاقتصاد تكون شبه

معدومة، فالتعديلات والإصلاحات الاقتصادية تتم عن طريق تعديل الأسعار والأجور والتي تكون نتائجها عادةً بطيئة (Mayes, 1999).

واهم خصائص ترتيبات مجلس النقد بالمقارنة مع البنوك المركزيه هي (Anne, 1999):

- تستخدم مجالس النقد سياسات نقدية مشددة بينما البنوك المركزية تستخدم سياسات نقدية كاملة المرونة، كما ان مجلس النقد له سياسة سعر صرف ثابتة مقابل عمله أخرى بينما تستخدم البنوك المركزية احيانا اسعار صرف معومة او معومة مدارة او ربما ثابتة بهوامش محدده.
- يحتفظ مجلس النقد باحتياطي يعادل 100% من النقد المصدر وهناك هامش زيادة يصل إلى 5% أو 10% في بعض الحالات لتغطية احتمالات خسارة الأصول الاحتياطية، بينما يقوم البنك المركزي بتغطية اصداراته من العملة الوطنية بغطاء احتياطي غير محدد.
- أن تكون هناك قابلية كاملة للتحويل بين العملة الوطنية وعملة الربط .
- لا تقوم مجالس النقد بدعم الحكومة لتمويل نفقاتها أو العجز ولكن يتم ذلك من خلال الضرائب أو الاقتراض ولكن ليس من خلال طبع النقود الإضافية ومن ثم زيادة معدل التضخم، بينما يقوم البنك المركزي بتمويل العجز بالكامل.
- لا تقوم مجالس النقد بدور الملجأ الأخير للإقراض، بينما البنك المركزي يعتبر الملاذ الأخير للبنوك.

وسوف تركز هذه الدراسة على فرضية إنشاء مجلس نقد فلسطيني يتمتع باستقلالية كاملة في ظل المرحلة الحالية ليقوم بإدارة وإصدار النقد بسياسات مشددة، وإدارة الاحتياطي القانوني (الالزامي) المفروض بموجب قانون المصارف الفلسطينية على القطاع المصرفي نسبة الى اجمالي الودائع، والذي من شأنه ان تكون ايراداته الناجمة عن استثماره داعماً أساسياً للغطاء الاحتياطي للعملة الوطنية، والإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي في فلسطين، ولإسناد تلك الفرضية فإن أغلب الدراسات الأجنبية وعلى رأسها دراسة خبراء صندوق النقد الدولي أبدوا تأييدهم لفكرة تكوين مجلس نقد كإطار مؤسسي لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية (Enrique & Ann, 1999)، وأيضاً دراسة البنك الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني (Bank, 1993) التي أوصت بمجلس النقد كإطار مؤسسي لإدارة وإصدار العملة لمزاياه المتمثلة بسهولة ادارته وضمان الانضباط النقدي، كما أوصت غالبية الدراسات التي تناولت آفاق النظام النقدي الفلسطيني لاعتماد نظام مجلس النقد أمثال اريكسون وفيشر وسميث و دوزنبري وآخرون، حيث أشارت تلك الدراسات انه لا خيار أمام فلسطين سوى مجلس النقد الذي يوفر الاطار البسيط والشفاف للسياسة النقدية الذي يحول دون الاستخدام الانتقائي للسياسات النقدية، وإمكانية تطويره مع نضج الاقتصاد واستقرار الأوضاع السياسية الى بنك مركزي، وفي سياق تأمين الغطاء التشريعي لإصدار النقد الفلسطيني، فانه يتوجب إعداد قانون خاص بإدارة وإصدار العملة

وما يتبعها من تعليمات وأحكام نازمة في ظل مجلس نقد، وفي سبيل ذلك فإنه بالإمكان الاستعانة بمسودة قانون البنك المركزي الذي أعد سابقا من قبل سلطة النقد وإجراء التعديلات اللازمة ليتوافق مع أحكام عمل مجلس النقد وذلك بهدف تعزيز الاطار المؤسسي ليصبح أكثر تناعما مع عملية الاصدار النقدي.

ب. الاصدار الجزئي للكتلة النقدية وبعده أقصاه حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني CC كخيار فرضي عوضا عن الاصدار الكلي لتغطية كامل عرض النقد في المفهوم الضيق M1:

إن تحديد الكتلة النقدية المنوي اصدارها تشكل عنصرا اساسيا في استقرار الاقتصاد وبالتالي يجب تحديد حجمها بما يكفل المحافظة على قيمتها، فقد افترضت هذه الدراسة ان يكون الاصدار للكتلة النقدية يكافئ وبعده اقصى حجم النقد المتداول CC خارج القطاع المصرفي (المتداول لدى المواطنين)، أي تغطية الشق الاول من عرض النقد في المفهوم الضيق (النقد المتداول لدى المواطنين) وانتهاج أسلوب إدخال العملة الفلسطينية بشكل جزئي وتدرجي للأسواق الفلسطينية، ولتقدير حجم الكتلة النقدية الجزئية المنوي إصدارها للتداول فإنه يتوجب بداية تقدير عرض النقد الفلسطيني بالمفهوم الضيق M1، وقد اجريت سابقا العديد من الدراسات لتقدير عرض النقد في فلسطين، وبالرغم من الصعوبات التي واجهت كافة الباحثين لتقدير عرض النقد نتيجة لعدم توفر احصائيات ميدانية لإيجاد أحد جانبي معادلة عرض النقد بالمفهوم الضيق وهو جانب النقد المتداول خارج القطاع المصرفي CC، إلا ان الباحثين استطاعوا التوصل الى تقديرات مناسبة للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (لدى المواطنين) وبالتالي تقدير عرض النقد M1 في فلسطين مستندين الى فرضيات تماثلت مع واقع الاقتصاد الفلسطيني، وسوف تستند هذه الدراسة لتقدير الكتلة النقدية المنوي اصدارها من العملة الفلسطينية الى الدراسة التي أجريت من قبل محافظ البنك المركزي المصري سابقا (عوض، 2012) وهي الأقرب لتقديرات العديد من المؤسسات المحلية والدولية لعرض النقد في فلسطين، حيث اعتمدت تقديرات كمية النقد المتداول CC خارج القطاع المصرفي على نسبة 12.5% من الناتج المحلي الاجمالي يضاف اليها من 5-10% من القيمة المقدرة كاحتياطي استراتيجي.

جدول (2) تقديرات عرض النقد في فلسطين (بالمليون دولار)

M1 Palestine = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC) (million dollar)

السنة	الودائع الجارية في فلسطين DD	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP (سنة الأساس 2015)	GDP *%5+%12.5%= CC	تقديرات عرض النقد في فلسطين M1= DD+CC
2010	2979.9	10,051.2	1758.9	4738.8
2011	3449.4	11,298.9	1977.3	5426.7
2012	3719.3	12,008.9	2101.5	5820.8
2013	4169.2	12,275.2	2148.1	6317.3

6558.4	2144.2	12,252.9	4414.2	2014
6979.9	2217.7	12,673.0	4762.2	2015
7602.4	2322.1	13,269.7	5280.3	2016
7902.3	2395.1	13,686.4	5507.2	2017
7806.0	2416.8	13,810.3	5389.2	2018

المصدر: ارقام الودائع الجارية من سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الاحصائية 2018، وتم حساب النسب من قبل الباحث وبالاستناد الى نتائج التقديرات أعلاه، نجد أن القيمة التقديرية لعرض النقد بالمفهوم الضيق قد ارتفع ليبلغ 7,806 مليون دولار في العام 2018 بالمقارنة مع الاعوام السابقة نظرا لارتفاع الناتج المحلي وارتفاع قيم حسابات الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي بالمقارنة مع احصائيات الاعوام السابقة، وأيضا تعديل قيم الناتج المحلي وفقا للأسعار الثابتة لسنة الاساس 2015، مما أدى ارتفاع تقديرات النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي لتبلغ في العام 2018 ما يقارب 2416.8 مليون دولار، وإذا ما أخذنا المتوسط العام لتقديرات حجم النقد المتداول CC خلال الفترة 2010-2018 فهي تبلغ 2164.6 مليون دولار، وحيث ان النقد المنوي اصداره في المراحل الاولى وفقا لفرضيات الدراسة يفترض ان يكون مكافئ لكمية النقد المتداول لدى المواطنين CC فقط، فان الحد الاقصى للكتلة النقدية المنوي اصدارها في المراحل الاولى يتوجب ان لا تتعدى ما قيمته 2.1 مليار دولار وهي تعادل المتوسط العام لتقديرات حجم النقد المتداول، وذلك باستخدام سياسة الادخال التدريجي للتداول في السوق المحلي، وهي قيمة تقارب من اجمالي رواتب وأجور موظفي السلطة الفلسطينية البالغه 1953.6 مليون دولار في العام 2017 (النقد، النشرة الاحصائية، 2017) وإذا ما افترضنا ان تلعب العملة الفلسطينية الوليدة دورا اضافيا كعملة ادخارية للأجل القصيرة فقط وأيضا لتغطية بعض النفقات الحكومية الاخرى، فان تقديرات الكتلة النقدية المصدرة تكون مطابقة لمتوسط تقديرات حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي والبالغة 2.1 مليار دولار، وعليه فإن الدراسة تفترض تجزئة إدخال الكتلة النقدية على دفعات شهرية لتغطية رواتب وأجور موظفي السلطة الفلسطينية الشهرية مضافاً إليها بعض النفقات الاخرى أي ما يعادل 180 مليون دولار، الى أن نصل في نهاية العام الى 2,160 مليون دولار وهي القيمة الكلية للكتلة النقدية المنوي اصدارها بصورة جزئية والتي تقترب بالمجمل من متوسط حجم النقد المتداول CC خارج القطاع المصرفي الفلسطيني.

ت. الادخال التدريجي للعملة الفلسطينية للتداول في السوق الفلسطيني لتشارك باقي العملات الاجنبية المتداولة حاليا ودون سحبها كخيار فرضي بدلا من الاحلال الكامل:

لقد افترض الباحثين في الاقتصاد النقدي من خلال دراساتهم السابقة الاحلال الكامل لتداول العملة الوطنية الفلسطينية، وخاصة تلك الاوراق البحثية المشاركة في مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني 1999، والمقصود من الاحلال الكامل هو الغاء التداول الرسمي بالعملات الاجنبية المتداولة حاليا في السوق الفلسطيني وخاصة الشيكال الاسرائيلي واستبداله بالعملة الوطنية الوليدة لتصبح العملة الرئيسية المتداولة

في فلسطين، وتتحول باقي العملات لتمارس وظيفتها الادخارية، وبمعنى آخر ان تؤدي العملة الفلسطينية وظائفها الكاملة كوحدة تداول وادخار، مما يترتب على خزينة السلطة الفلسطينية جراء وقف التداول بالعملات الاجنبية المتداولة وسحبها عبئ مالي كبير لعدم وجود احتياطي نقدي كاف لتغطية الإحلال الكامل، إلا أن هذه الدراسة افترضت كخيار بديل وفي ظل مجلس نقد فلسطيني الابقاء على العملات المتداولة حاليا في الاسواق الفلسطينية، وإدخال العملة الفلسطينية للتداول ولها قوة ابراء قانونية لتشارك باقي العملات في وظائفها الأساسية، وبعيدا عن استخدام العملة الوطنية كعملة ادخارية للأجل الطويلة فانه ومن الممكن أن تستخدم العملة الوطنية الوليدة كعملة ادخارية قصيرة الأجل، وبذلك تكون العملة الوطنية قد حققت أحد رموز السيادة الوطنية بموجب ادخالها لتسوية المدفوعات وللتداول بدلا من استخدامها كوحدة حسابية فقط كما جاء في توصيات بعض الدراسات، إضافة الى حصول خزينة السلطة على حصتها من ريع اصدار العملة الفلسطينية وتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية واستثمارية، وبالرجوع الى اتفاق باريس الاقتصادي 1994 وخاصة فيما يتعلق بالمادة الرابعة منها الفقرة (10-ب) بشأن العملة الفلسطينية (باريس، 1994)، حيث أشارت تلك المادة الى تأجيل النقاش بين الجانبين حول ادخال عملة فلسطينية متفق عليها، وبالتركيز على ما جاء في الكلمة الواردة في النص وهي إدخال وليس احلال، نجد أننا قد توافقنا مع تلك الاتفاقية بالرغم من انتهاء شرعيتها، كما انه يتوجب الحذر في التعامل مع العملات الاجنبية الأخرى كونها عملات مصرح بها للتداول وفقا للاتفاقيات المبرمة، فيمكن أن تكون عملية إجبار المواطنين على استخدام العملة المحلية كعملة رئيسية وحيدة من خلال الاحلال الكامل لها آثار عكسية نتيجة لما قد يترتب عن عزوف المواطنين من التعامل بها، ومن ثم هروب رؤوس الأموال للخارج وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني (البد، 2005، صفحة 12) وأن تجربة دولة لايفيا المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتي خير دليل على فرضية الادخال وليس الاحلال الكامل، حيث طرحت عملتها الجديدة ببسر وعلى دفعات وبقدر امكانياتها وبالمثل استونيا ودول أخرى، وأيضا تجربة اليورو في الاحلال التدريجي (روس، 1999).

ث.الخيارات/الترتيبات الفرضية الخاصة بسعر الصرف، قيمة العملة والغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية في ظل مجلس نقد فلسطيني :

يتوجب على مجلس النقد البت في رسم وتحديد سياسة الاصدار المتمثلة باختيار سعر الصرف للعملة الوطنية الفلسطينية وتحديد قيمة العملة والغطاء الاحتياطي، وقد افترضت الدراسة عدة خيارات قد تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، وقد تكون تلك الخيارات المفتاح الرئيسي للبدء بإعداد دراسات وأبحاث مستفيضة تخرج بنتائج وتوصيات تصب في مصلحة العملة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني :

1. اختيار نظام سعر الصرف:

إن سعر الصرف كأداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم يلعب دورا بارزا في القدرة الاقتصادية التنافسية، وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي (Kopcke, 1999)، حيث تؤثر سياسة سعر الصرف على هيكل الأسعار النسبية لدى البلد بالعملة المحلية بين السلع المتاجر بها دوليا والسلع المنتجة للسوق المحلي، واستنادا إلى ذلك فإن نظام ومستوى سعر الصرف يؤثران تأثيراً واسع النطاق على الحوافز السعرية وعلى الاقتصاد بأكمله.

إن عملية المفاضلة بين أنظمة سعر الصرف غير ممكنة (Mayes, 1999)، كون أن المفاضلة وبشكل عام ترتكز على عدد من العوامل التي تتمثل بالأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها مصممو السياسات النقدية والاقتصادية، إضافة إلى سماته الهيكلية كنوعية الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد وحرية تدفق رؤوس الأموال والأجور واستقرار الأسعار، لذلك فإن أي تغيير في الأهداف أو في هيكلية الاقتصاد يستدعي التغيير في نظام الصرف لاختيار الأنسب والأمثل للاقتصاد الوطني، وبالتالي ليس سعر الصرف الثابت الدائم أو المرونة التامة هي الصيغة الأمثل لنظام سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يوجد درجة وسط من المرونة أكثر احتمالا في تحقيق الاستقرار وإن كانت الترتيبات المرنة لأسعار الصرف هي الصيغ الأكثر شيوعا في البلدان النامية.

الوضع الأمثل لسعر الصرف في ظل مجلس نقد فلسطيني

بموجب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين، وإذا ما تم اتخاذ قرار حول إصدار العملة الوطنية ضمن مجلس نقد فلسطيني نظرا لخصائص الاقتصاد الفلسطيني كالاقتصاد صغير ومفتوح على العالم، فإن الخيار الأمثل في المراحل الأولى هو إتباع سياسة سعر صرف ثابت على أن تكون عملة الربط بالدولار الأمريكي (Kopcke, 1999) للأسباب التالية:

- إن هذا الأسلوب يعزز الثقة بالعملة الوطنية من قبل المواطنين الفلسطينيين كونها مربوطة بعملة قوية كالدولار، وبالتالي يدفع السلطات النقدية إلى إتباع سياسات تحافظ على استقرار الأسعار من أجل الحفاظ على مستوى الربط وفي نفس الوقت إتباع سياسات اقتصادية كلية تتسق مع الاستقرار المحلي.
- إذا ما تم الوصول إلى حل نهائي (الفكرة السائدة هي أن فلسطين تتجه نحو الاقتصاد الحر والانفتاح وحرية حركة رأس المال)، فإتباع سياسة سعر صرف ثابت هي الأكثر فاعلية في تحقيق استقرار الناتج المحلي إذا ما تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى صدمة نقدية محلية، كون سعر الصرف الثابت في هذه الحالة يساعد في تحويل الصدمة إلى الخارج ويحد من تغيير أسعار الفائدة المحلية التي تخل بالاستقرار النقدي.

• إن إتباع سياسة سعر صرف ثابتة تخفض من درجة التأكد المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، ولذلك فإن تدفقات رأس المال المرتبطة بالاستثمار في فلسطين تتأثر بشكل ايجابي باستقرار سعر الصرف.

• ان الدول الصغيرة والمنفتحة مثل فلسطين لا يوصى لها بنظام سعر الصرف المرن لان تدخل السياسة النقدية لن يمكن الدولة من المحافظة على اسعار فائدة محلية في مستويات تختلف عن الاسعار العالمية، كما ان نظام سعر الصرف المرن لا مبرر له في المدى القصير والمتوسط إلا في حالة عدم وجود احتياطي لدعم العملة.

• وقد اثبتت الدراسات التي قام بها كل من غوش، وغولد، وولف عام 1998 قدرة أسعار الصرف الثابتة في ظل ترتيبات مجالس النقد على الحد من معدلات التضخم، (Enrique & Ann, 1999)، حيث يتميز نظام الصرف الثابت في حالة تنفيذه وبانضباط أنه يؤدي لإيجاد معدلات تضخم منخفضة، وما يجب ان يتميز به سعر الصرف الاولي للعملة في ظل مجلس النقد ان يعكس قيمة اقل من القيمة التوازنية المقدرة للعملة المصدرة من أجل خلق ميزة تسعير تنافسية للصادرات الفلسطينية في المراحل الاولى للإصدار، وأيضاً يجب ان لا يكون سعر الصرف منخفض جداً في المراحل الاولى للإصدار لأن ذلك قد يؤدي الى فرض سعر مرتفع على السلع المستوردة، ويوفر الاساس للتضخم في الاقتصاد عند الاستهلاك بالعملة المحلية والذي قد يهدد أي نجاح لمجلس النقد (Kopcke, 1999)، كما أن تحديد سعر صرف ثابت يؤدي الى خفض التذبذبات في الاسعار المتأتية من اختلاف اسعار الصرف الخاصة بالعملة الوطنية بـسعر صرف ثابت مربوطة بعملة دوله اخرى تتصف بالقوة والثبات وتكون بمثابة الغطاء النقدي ومدعومة بتعهد مجلس النقد بأن يقوم دوماً بشراء العملة المحلية لقاء عملة الاحتياطي حسب سعر الصرف الثابت والمعلن لضمان وفاء المجلس لتعهداته، وكون ان هذه الدراسة افترضت وجود مجلس نقد فلسطيني لإدارة وإصدار النقد والإبقاء على العملات الثلاث قيد التداول، وإدخال العملة الفلسطينية للتداول بدلاً عن الاحلال الكامل وبكتلة نقدية تكافئ في حجمها الاجمالي مقدار النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني CC، فان أنسب خيار لسعر الصرف للعملة الوطنية الوليدة أن تكون مثبتة ومرتبطة مع الدولار الامريكي.

2. عملة الربط:

إن المعيار الواضح والجلي الذي يجب استخدامه عند اختيار عملة الربط يتضمن ثباتها وقوتها وعالمية تداولها، وهي قاعدة لا يمكن الجدل فيها، ويتوفر خياران لعملية الربط، حيث يتمثل الخيار الأول في قيام الدولة بربط عملتها المحلية بعملة أجنبية واحدة تتميز بالثبات والاستقرار أخذة بالاعتبار حجم التدفقات التجارية الحالية والمستقبلية والعلاقات الاقتصادية مع الدولة التي تريد ربط عملتها بها، وهذا

الخيار يكون صعبا في بعض الأحيان في حالة أن الدولة التي تريد ربط عملتها لا تكون الشريك الأساسي بالتجارة مع الدولة الأجنبية (دولة الربط)، والخيار الثاني يتمثل في قيام الدولة بربط عملتها المحلية بسلة عملات لعدة دول، والخيار النظري هو ربط عملة الدولة بسلة عملات، ولكن عملياً فجميع الدول التي طبقت ترتيبات نظام مجلس النقد قد اختارت عملة واحدة للربط (Kopcke, 1999)، والخيارات المتاحة للسلطة الفلسطينية وفقا لهذه الدراسة هي الربط بعملة واحدة والبدايل هي:

1. الشيكال الإسرائيلي: بصفته عملة اكبر شريك تجاري للسلطة الفلسطينية وهذا البديل قد لا يلاقي قبولا لأسباب سياسية واقتصادية.

2. الدينار الأردني: بصفته احد الشركاء التجاريين لفلسطين إضافة إلى وجود احتياطات كبيرة بالدينار الأردني على مستوى الودائع المصرفية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

3. الدولار الأمريكي: يرى البعض من اقتصادي النقد أمثال كوبيك أن الدولار هو عملة الربط الأنسب لفلسطين، وترجح وجهة النظر هذه للأسباب التالية:

أ. يشكل الدولار النسبة الكبرى من الاحتياطات الدولية (60% من الاحتياطات الدولية)؛

ب. يستخدم الدولار بنسبة كبيرة كعملة ادخار في فلسطين، وبالتالي فان ربط العملة الوطنية بالدولار بعلاقة ثابتة سيلعب دورا هاما في كسب ثقة المواطنين بالعملة الوطنية؛

ت. إن معظم الدول التي تربط عملتها بعملة واحدة تستخدم الدولار كعملة ربط، ومن مزايا هذا

النظام (Mayes, 1999):

1. قد يؤدي نظام الربط بين عملة بلد وبلد آخر إلى تسهيل التجارة بين هذين البلدين، والنمط الشائع أن يقوم بلد نامي بربط عملته بالشريك التجاري الرئيسي له.

2. يمكن أن تتعزز الثقة في عملة البلد النامي إذا كان بلد عملة الربط يعتبر بلدا ينتهج سياسات اقتصادية تشجع استقرار الأسعار، وفي هذه الحالة سيتعين على البلد الرابط أن يتبع سياسات تحافظ على استقرار الأسعار من اجل الحفاظ على مستوى الربط.

3. الحفاظ على سعر صرف ثابت هو الأكثر فاعلية في تحقيق استقرار الناتج الحقيقي إذا تعرض الاقتصاد إلى صدمة نقدية وكان مصدرها محلي، وبمعنى أوضح إذا كان الاقتصاد مفتوحا وكانت مصدر الصدمة النقدية محليا فان ثبات سعر الصرف سوف يساعد على تحويل الصدمة إلى الخارج.

4. في ظل تمتع البلد بدرجة عالية من حرية حركة رأس المال، وتعرض الاقتصاد إلى صدمة محلية نقدية، فإن سعر الصرف الثابت هو النظام الأنسب في استقرار الناتج القومي المحلي لأنه يحد من تغير أسعار الفائدة المحلية التي تخل بالاستقرار.

لقد تعددت آراء المشاركين في مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني 1999 بشأن ربط العملة الفلسطينية، فمنهم من أيد فكرة ربطها بالدولار الأمريكي أمثال كوبيك لإضفاء الثقة على العملة

الوطنية أو بسلة من العملات تعكس أوزانها الأهمية النسبية للشركاء التجاريين أمثال سلمون. وضمن ترتيبات مجلس النقد فإن اختيار عملة الربط الملائمة للاقتصاد الفلسطيني تزيد من القبول العام، وكون أن الدولار الأمريكي يستخدم في أغلب المعاملات الدولية ويعتبر إحدى عملات الربط الأساسية للعديد من الدول والمكون الأساسي للاحتياطي، وأن أغلب المساعدات والمنح الخارجية لفلسطين تكون بالدولار الأمريكي، فهو فرضيا الأكثر قبولا أن يكون عملة الربط للعملة الفلسطينية والمكون الأساسي للاحتياطي (عوض ع.، 2011).

3. تحديد قيمة العملة الفلسطينية:

يحتاج موضوع تحديد قيمة العملة الى دراسات معمقة للوصول الى أفضل الخيارات المتاحة والكفيلة لتحديد قيمة مثلى للعملة الفلسطينية، ويدخل في هذا السياق مجموعة من العوامل الاقتصادية التي من شأنها الحفاظ على قيمة العملة واستقرارها، وتشير بعض الدراسات التي دارت حول العملة الفلسطينية ان أنسب قيمة افتراضية للعملة الفلسطينية ان تكون مرتبطة بالقيم المرجحة للعملات الثلاث المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني (دينار، شيكل، دولار)، وبعض الدراسات الاخرى افترضت ان تحديد القيمة الافتراضية للعملة يكون من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث يتم تحديد القيمة من خلال تحديد متوسط قيمة الصادرات الى الواردات، وبما ان قيمة الصادرات تمثل حوالي ثلث قيمة الواردات مقومة بالدولار في ميزان المدفوعات الفلسطيني، فان هذا يعني ان القيمة الافتراضية لوحدة العملة الفلسطينية مقابل الدولار الأمريكي تعادل 1:3، أي ان لكل 3 وحدات من العملة الفلسطينية يقابله 1 دولار امريكي، وبعد ذلك قريبا من قيمة الشيكال الاسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي (مقداد م.، 2009).

جدول (3) الميزان التجاري للسلع والخدمات الفلسطينية (فوب) (مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	بالمعدل
الصادرات	1367	1799	1871	2071	2172	2338	2380	2692	2086
الواردات	5265	5723	6300	6804	7209	7537	7626	8066	6816

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الابحاث والسياسات النقدية، النشرة الاحصائية، 2017.

ويرى الباحث انه وفي ظل مجلس النقد سيكون هناك حرية وهامش واسع لتحديد قيمة العملة، وأن أنسب خيار لتحديد قيمة العملة اعتماد خيار متوسط اجمالي الصادرات الى الواردات الفلسطينية أي بمقدار 1:3 أي ان كل دولار امريكي يساوي 3 وحدات من العملة الفلسطينية، ويعني ذلك ان قيمة العملة الفلسطينية تعادل وتساوي قيمة الشيكال الاسرائيلي، وهذا يتوافق مع ميول ورغبة المواطنين في سهولة التحويل وملاءمة الوحدة النقدية الفلسطينية مع مستوى المعيشة والأسعار، وان الاثر النفسي للمواطنين لن يتغير كون أن أغلب استخداماتهم في التعاملات اليومية هي بالشيكال الاسرائيلي، وستكون وحدة العملة الوطنية كمقياس للقيمة متقاربة عما هو متبع حاليا في الاسواق والأسعار وتعود المواطنين على استخدامه في حياتهم اليومية.

4. الغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية

بالرغم من ان الغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية سوف يتكون تلقائياً من خلال استبدال رواتب وأجور الموظفين من الشيكال الاسرائيلي الى العملة الوطنية وفقاً للخيارات الفرضية المطروحة في هذه الدراسة، إلا انه يتوجب تحصيل ذلك الغطاء الاحتياطي من خلال تخصيص جزء من الموازنة العامة لدعم تكوين الغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية وبشكل مؤقت، وفي المراحل الاولى للإصدار فان على سلطة النقد أيضاً تحويل كامل رصيد رأس المال والاحتياطي المتوفر لديها لضمان استقرار العملة الوطنية ولمواجهة أي أخطار محتملة قد تؤدي إلى زعزعة الثقة فيها أو تذبذب قيمته، ونظراً لضعف الاحتياطي النقدي التي يمكن توفيره ذاتياً من السلطة الفلسطينية جراء استبدال الرواتب والأجور لتدفع بالعملة الفلسطينية، يستلزم من سلطة النقد تحويل كامل الاحتياطي القانوني المتوفر لديها لإدارته من قبل مجلس النقد ليدعم الغطاء الاحتياطي للإصدار النقدي، ومن جانب آخر يتوجب متابعة الكيان الصهيوني من خلال المحاكم الدولية لتحصيل عائدات ريع الإصدار والمقدر قيمتها بالحد الأدنى 4,447.2 مليون دولار وبالمتوسط بحوالي 7,671.1 مليون دولار وبالحد الأقصى 10,895.5 عن الاعوام 1995-2018 ، وتشير المؤشرات المالية لأداء سلطة النقد الفلسطينية للأعوام 2010-2018 انها في تحسن مستمر، حيث نجد ان رصيد الاحتياطي ورأس المال المدفوع قد بلغ 134.0 مليون دولار في العام 2018، وبلغت موجودات سلطة النقد في العام 2018 ما قيمته 623.1 مليون دولار، ويبلغ معدل إيرادات سلطة النقد 21.7 مليون دولار سنوياً، وكل ما تحتاج اليه السلطة الوطنية من احتياطي لتغطية الإصدار بالإجمالي هو 2.1 مليار دولار.

ثالثاً: اختبار رأي المبحوثين من الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية حول الخيارات الفرضية للدراسة المنهجية والإجراءات

تتناول الفقرات الآتية وصفاً لمجتمع الدراسة والطريقة التي اتبعها الباحث لاختيار عينة الدراسة، كما تناولت وصف الأداة المستخدمة فيها والإجراءات التي اتبعت في تنفيذها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الرجوع إلى الأدب السابق حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة، وبالاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة تم تصميم استبانته استهدفت جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وحللت تلك البيانات وتمت معالجتها إحصائياً.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين من حملة شهادة الدكتوراة والعاملين في كليات الاقتصاد والأعمال في الجامعات الفلسطينية بمناطق الضفة الغربية، وتخصصهم الدقيق في المجالات التالية (الاقتصاد، العلوم المالية والمصرفية، التمويل والاستثمار) وعددهم (152) أكاديمي كون أن تخصصاتهم

العلمية أقرب الى موضوع الدراسة، وقد استثنيت من ذلك الجامعات الفلسطينية المتواجدة في غزة لصعوبة التواصل، أما عينة الدراسة الفعلية فقد تكونت من (95) أكاديمي ممن تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية غير الاحتمالية، وقد قام الباحث بتوزيع (115) استبانة على المبحوثين، وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع (100) استبانة حيث استبعد منها (5) استبانة بسبب عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها (95) استبانة، والجدول (4) يبين توزيع عينة الدراسة والتكرارات والنسب المئوية تبعاً للمتغيرات الديمغرافية:

الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	69	72.6
	أستاذ مشارك	14	14.7
	أستاذ بروفيسور	12	12.6
	المجموع	95	100%
سنوات الخبرة في مجال التخصص	أقل من 7 سنوات	19	20.0
	من 7 - 14 سنة	35	36.8
	من 15 - 19 سنة	29	30.5
	20 سنة فأكثر	12	12.6
	المجموع	95	100%
التخصص العلمي	اقتصاد	35	36.8
	علوم مالية ومصرفية	38	40.0
	تمويل واستثمار	22	23.2
	المجموع	95	100%

أداة الدراسة

بعد إطلاع الباحث على الأدب النظري وعدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها، قام الباحث بتطوير استبانته خاصة من أجل التعرف إلى مدى موافقة/ أو معارضة المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، وتكون الاستبيان من 15 فقرة بشكلها النهائي بعد التعديل من قبل الزملاء الأكاديميين المختصين في مجال البحث وإضافة بعض الفقرات، وهي مقسمة إلى 5 مجالات: الإطار المؤسسي الحاكم لإصدار العملة، وحجم الإصدار، وآلية طرح/ادخال العملة، وسياسة الإصدار، والغطاء الاحتياطي.

وقد تم صياغة بنود الأداة وطريقة التصحيح بحسب مقياس ليكرت (Likert Scale)، كما تم تصميم المقياس على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد، وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي وأعطيت الأوزان كالاتي: موافق بشدة: خمس درجات، موافق: أربع درجات، محايد: ثلاثة درجات، معارض: درجتين، معارض بشدة: درجة واحدة .

ومن أجل تفسير النتائج ولتحديد مدى موافقة/ أو معارضة المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، حولت العلامة وفق المستوى

الذي يتراوح من (1-5) درجات وتصنيف المستوى إلى خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة، إذ حسب طول المدى وهو (5-1=4)، ثم قسمت على (5) فترات (4/5=0.8)، وعليه فإن طول الفترة هو (0.8)، فاعتمد التقدير الآتي للفصل ما بين الدرجات، ويوضح جدول رقم (5) ذلك فيما يلي:

جدول (5)		
الدرجة	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي
مرتفعة جداً	84.2% فأعلى	4.21 فأكثر
مرتفعة	84.0% - 68.2%	4.20 - 3.41
متوسطة	68.0% - 52.2%	3.40 - 2.61
منخفضة	52.0% - 36.2%	2.60 - 1.81
منخفضة جداً	أقل من 36.2%	أقل من 1.81

صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة تم استخدام طريقة الصدق الظاهري، حيث وزعت الأداة في صورتها المبدئية على (6) من الزملاء الأكاديميين المتخصصين في مجال الدراسة، بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت له، وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للبعد الذي وضعت فيه، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات الاستبانة 85% وهو ما يشير إلى أن المقياس يتمتع بصدق مقبول وقد تم تعديل بعض الفقرات قبل أن توضع في شكلها النهائي، وقد حرص الباحث على أن يقوم بتوزيع جزء من الاستبانات بنفسه للرد على استفسارات المبحوثين وتوضيحها، وذلك لزيادة الشفافية والاطمئنان إلى النتائج.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الاداة باستخدام طريقة الاتساق الداخلي (Inter- Item Consistency) وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الاتساق بين الفقرات في أداة الدراسة وتم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث يعتمد هذا الأسلوب على مدى توافر الاتساق في استجابة الأفراد من فقرة إلى أخرى لكل بعد، ونتائج الجدول (6) توضح ذلك:

جدول (6): نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على أبعاد أداة قياس		
المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
خيار الاطار المؤسسي الحاكم لإصدار العملة	2	0.94
خيار حجم الاصدار الجزئي للعملة	2	0.92
خيار آلية طرح / ادخال العملة التدريجي	2	0.90
خيار سعر صرف العملة	3	0.71
خيار قيمة العملة والغطاء الاحتياطي	6	0.79

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (6) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا كانت مقبولة على جميع أبعاد ومجالات أداة القياس وتراوح ما بين (0.71-0.94) وهذا يدل على أن المقاييس تتمتع بدرجة عالية

من الثبات، فقد أشار (sekaran & Bougie, 2010) بأن قيمة معامل كرونباخ ألفا تعد مقبولة من الناحية التطبيقية في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية إذا كانت $(\alpha \geq 0.60)$.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولموجروف - سمرنوف) (1-Sample K-S)

يستخدم اختبار كولموجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي، ويوضح الجدول نتائج اختبار كولموجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة لكل حالة (اختبارات معلمية-اختبارات لا معلمية) حيث يتبين أن قيمة مستوى المعنوية لكل أبعاد الدراسة أكبر من 0.05 ($\text{sig} > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية:

جدول رقم (7) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S)

المجال	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
خيار الاطار المؤسسي الحاكم لاصدار وإدارة العملة الفلسطينية	0.453	0.82
خيار حجم الاصدار للعملة الفلسطينية (الكتلة النقدية المنوي اصدارها)	1.190	0.06
خيار آلية طرح / ادخال العملة الى السوق الفلسطيني	0.352	0.71
خيار سعر الصرف للعملة الفلسطينية	1.010	0.08
خيار تحديد قيمة العملة الفلسطينية والغطاء الاحتياطي	0.252	0.70

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم تفريغ البيانات في الحاسوب، ثم تحليل النتائج ومعالجتها، واستخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) على النحو التالي:

1. المتوسطات الحسابية والنسب المئوية واختبار (t) للعينة الواحدة للإجابة عن أسئلة الدراسة؛
2. تحليل التباين المتعدد لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة التخصص العلمي؛
3. معادلة كرونباخ - ألفا، من أجل قياس الثبات من خلال حساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة؛
4. اختبار كولموجروف-سمرنوف (1-Sample K-S) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

نتائج الدراسة

تتضمن هذه الفقرات عرضاً لنتائج تحليل البيانات التي تم جمعها، وكذلك تبين اختبار الفرضيات التي قام الباحث بصياغتها، وسيتم استعراض ومناقشة أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة، ومن أجل ذلك قام الباحث بإجراء المعالجات الإحصائية للبيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة.

النتائج الإحصائية المتعلقة بأسئلة الدراسة:

لقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات الاستبانة لمعرفة قيمتها، وتحديد مدى موافقة أو معارضة المبحوثين على هذه الفقرات، وذلك من أجل التعرف إلى مدى تأييد المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني. وتعتبر الفقرة إيجابية إذا كان أفراد العينة يوافقون على محتواها، وكانت قيمة (t) المحسوبة أعلى من قيمة (t) الجدولية، والتي تساوي (1.96) (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي أكبر من 3)، وتعتبر الفقرة سلبية إذا كان أفراد العينة معارضين على محتواها وكانت قيمة (t) السالبة المحسوبة أقل من قيمة (t) السالبة الجدولية، والتي تساوي -1.96 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 3)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من (0.05).

أما بالنسبة للانحراف المعياري، فيوضح مدى التشتت في استجابات المبحوثين لكل سؤال من الأسئلة، فكلما اقترب الانحراف المعياري من الصفر، كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتته، وإذا كان الانحراف المعياري واحدًا صحيحًا فأعلى، فيعني عدم تركيز الاستجابات وتشتتها، وقد تم إجراء هذا الاختبار على الاستبانة، وذلك حسب العبارات التي ينتمي لها كل بعد من أبعاد الاستبانة، وفيما يلي الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة:

ما مدى تأييد المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني؟ ويتفرع عن هذه السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

ما درجة موافقة المبحوثين للخيار الفرضي بإنشاء مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية والإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي؟

ومن أجل الإجابة عن سؤال الدراسة تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين على جميع فقرات هذا المجال ونتائج الجدول (8) تبين ذلك:

جدول (8): نتائج اختبار (t) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي حول الإطار المؤسسي الحاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية مرتبة تنازلياً حسب الدرجة.

المتسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
1	ان يكون مجلس النقد هو الإطار المؤسسي الحاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية في المراحل الأولى كون أن أنظمتها أكثر تشدداً من البنك المركزي	3.2316	1.43995	64.63	4.952	*0.00
2	الإبقاء على سلطة النقد الفلسطينية لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة والإشراف على المصارف مع وجود مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي مستقل لإدارة السياسة النقدية وإصدار العملة	3.2211	1.39283	64.42	5.046	*0.00
	الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي للإطار المؤسسي الحاكم	3.2263	1.39102	64.52	5.089	*0.00

*دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (8) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة من العينة كانت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الفقرات (1، 2)، وعلى الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي حول الإطار المؤسسي الحاكم، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة من العينة على التوالي (0.00) وكانت جميع المتوسطات الحسابية أكبر من (3)، ويعني ذلك تأييد المبحوثين على هذه الفقرات.

وقد حصلت الفقرة (1) على درجة متوسطة وعلى الترتيب الأول حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (64.63%) ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة متوسطة بأن يكون مجلس النقد هو الإطار المؤسسي الحاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية في المراحل الأولى كون أن أنظمتها أكثر تشدداً من البنك المركزي، بينما حصلت الفقرة (2) على درجة متوسطة وعلى الترتيب الثاني حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (64.42%) ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة متوسطة للإبقاء على سلطة النقد الفلسطينية لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة والإشراف على المصارف مع وجود مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي لإدارة السياسة النقدية وإصدار العملة، وبشكل عام، يتضح أن الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي للإطار المؤسسي الحاكم لإدارة وإصدار النقد كانت متوسطة حسب رأي المبحوثين وبمتوسط حسابي كلي بلغ (3.22) وانحراف معياري (1.391)، ومستوى دلالة (0.00) ونسبة مئوية تقديرية بلغت (64.52%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

ما درجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي لحجم الإصدار الجزئي (الكتلة النقدية المنوي إصدارها) أن تكون وبحد أقصاه حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني CC؟
ومن أجل الإجابة عن سؤال الدراسة تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين على جميع فقرات هذا المجال ونتائج الجدول (9) تبين ذلك:

جدول (9): نتائج اختبار (t) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي لحجم الاصدار الجزئي (الكتلة النقدية) مرتبة تنازليا حسب الدرجة

المتسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
1	يمكن زيادة حجم الاصدار للعملة الفلسطينية لاحقا وعند استقرار وثبات الاوضاع السياسية واكتمال مفاوضات الحل النهائي وتحسن الاوضاع الاقتصادية وتكوين الغطاء الاحتياطي النقدي الكافي، لكي تؤدي العملة وظائفها الادخارية متوسطة وطويلة الاجل (تغطية كامل عرض النقد M1 في المفهوم الضيق)	3.6211	1.29794	72.42	4.664	*0.00
2	ان تكون حجم الكتلة النقدية المراد اصدارها من العملة الفلسطينية تكافئ فقط حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني (الشق الاول من قاعدة عرض النقد M1) في الاقتصاد الفلسطيني، بمعنى ان تؤدي وظيفتها الاساسية وهي التداول في المراحل الاولى	3.5895	1.25049	71.79	4.595	*0.00
	الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لحجم الاصدار	3.6053	1.22669	72.11	4.809	*0.00

*داله إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (9) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبه من العينة كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الفقرات (1، 2)، وعلى الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لحجم الاصدار، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبه من العينة على التوالي (0.00) وكانت جميع المتوسطات الحسابية أكبر من (3)، ويعني ذلك تأييد المبحوثين على هذه الفقرات.

وقد حصلت الفقرة (1) على درجة مرتفعة وعلى الترتيب الأول حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (72.42%)، ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة مرتفعة على انه يمكن زيادة حجم الاصدار للعملة الفلسطينية لاحقا وعند استقرار وثبات الاوضاع السياسية، واكتمال مفاوضات الحل النهائي وتحسن الاوضاع الاقتصادية وتكوين الغطاء الاحتياطي النقدي الكافي لكي تؤدي العملة وظائفها الادخارية متوسطة وطويلة الاجل (تغطية كامل عرض النقد M1 في المفهوم الضيق)، وقد حصلت الفقرة (2) على درجة مرتفعة وعلى الترتيب الثاني حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (71.79%) ويعني ذلك موافق المبحوثين بدرجة مرتفعة على ان تكون حجم الكتلة النقدية المراد اصدارها من العملة الفلسطينية تكافئ فقط حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني (الشق الاول من قاعدة عرض النقد M1) في الاقتصاد الفلسطيني، بمعنى ان تؤدي وظيفتها الاساسية وهي التداول في المراحل الاولى، وبشكل عام، يتضح أن الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لحجم الاصدار كانت مرتفعة حسب رأي المبحوثين وبمتوسط حسابي كلي (3.60) وانحراف معياري (1.22)، ومستوى دلالة (0.00) ونسبة مئوية تقديرية بلغت (72.11%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث:

ما درجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي لآلية طرح/ادخال العملة تدريجيا الى السوق الفلسطيني لتشارك باقي العملات الاجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني؟

ومن أجل الإجابة عن سؤال الدراسة تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين على جميع فقرات هذا المجال ونتائج الجدول (10) تبين ذلك:

جدول (10): نتائج اختبار (t) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي لآلية طرح / ادخال العملة التدريجي الى السوق الفلسطيني مرتبة تنازليا حسب الدرجة.

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
1	ان يكون ادخال العملة الفلسطينية الى السوق بشكل تدريجي من خلال رواتب وأجور الموظفين الى ان نصل الى الحد المقترح وهو حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني	3.5053	1.35170	70.11	3.643	*0.00
2	ان يتم طرح العملة الفلسطينية لتشارك باقي العملات الاجنبية المتداولة في السوق الفلسطيني عوضا عن الاحلال الكامل ودون سحب العملات الاجنبية المتداولة حاليا في الاقتصاد الفلسطيني	3.5053	1.13806	70.11	4.327	*0.00
	الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لآلية طرح / ادخال العملة	3.5053	1.16348	70.11	4.233	*0.00

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (10) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة من العينة كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الفقرات (1، 2)، وعلى الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لآلية طرح / ادخال العملة التدريجي الى السوق الفلسطيني، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة من العينة على التوالي (0.00) وكانت جميع المتوسطات الحسابية أكبر من (3)، ويعني ذلك تأييد المبحوثين على هذه الفقرات. وقد حصلت الفقرة (1) على درجة مرتفعة وعلى الترتيب الأول حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (70.11%)، ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة مرتفعة على ان تكون آلية ادخال العملة الفلسطينية الى السوق الفلسطيني بشكل تدريجي من خلال رواتب وأجور الموظفين الى ان نصل الى الحد المقترح وهو حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني، بينما حصلت الفقرة (2) على درجة مرتفعة وعلى الترتيب الثاني حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (70.11%)، ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة مرتفعة على ان يتم طرح العملة الفلسطينية لتشارك باقي العملات الاجنبية المتداولة في السوق الفلسطيني عوضا عن الاحلال الكامل ودون سحب العملات الاجنبية المتداولة حاليا في الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل عام يتضح أن الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لآلية طرح/ادخال العملة التدريجي كانت مرتفعة حسب رأي المبحوثين وبمتوسط حسابي كلي (3.50) وانحراف معياري (1.163)، ومستوى دلالة (0.00) ونسبة مئوية تقديرية بلغت (70.11%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع:

ما درجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي لسعر صرف العملة الفلسطينية؟

ومن أجل الإجابة عن سؤال الدراسة تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين على جميع فقرات هذا المجال ونتائج الجدول (11) تبين ذلك:

جدول(11): نتائج اختبار (t) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي لسعر صرف العملة الفلسطينية مرتبة تنازليا حسب الدرجة.

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
1	ان يكون سعر صرف العملة الفلسطينية مثبت ومرتبطة بالدولار الأمريكي	3.5158	1.45033	70.32	3.466	*0.00
2	ان يكون سعر صرف العملة الفلسطينية مثبت ومرتبطة بالدينار الاردني	3.4316	1.29362	68.63	3.252	*0.00
3	ان يكون سعر صرف العملة الفلسطينية مثبت ومرتبطة بالشيكال الاسرائيلي	3.3053	1.33746	66.11	2.225	*0.00
	الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لسياسة الاصدار	3.4175	0.90044	68.35	4.520	*0.00

*دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة من العينة كانت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الفقرات (1، 2، 3)، وعلى الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لسياسة الاصدار، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة من العينة على التوالي (0.00)، وكانت جميع المتوسطات الحسابية أكبر من (3)، ويعني ذلك تأييد المبحوثين على هذه الفقرات. وقد حصلت الفقرة (1) على درجة مرتفعة وعلى الترتيب الأول حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (70.32%)، ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة مرتفعة على ان يكون سعر صرف العملة الفلسطينية مثبت ومرتبطة بالدولار الأمريكي، بينما حصلت الفقرة (3) على درجة متوسطة وعلى الترتيب الأخير حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (66.11%)، ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة متوسطة على ان يكون سعر صرف العملة الفلسطينية مثبت ومرتبطة بالشيكال الاسرائيلي، وبشكل عام، يتضح أن الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لسياسة الاصدار كانت مرتفعة حسب رأي المبحوثين وبمتوسط حسابي كلي (3.41) وانحراف معياري (0.900)، ومستوى دلالة (0.00) ونسبة مئوية تقديرية بلغت (68.3%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس:

ما درجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي لتحديد قيمة العملة الفلسطينية والغطاء الاحتياطي؟ ومن أجل الإجابة عن سؤال الدراسة تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين على جميع فقرات هذا المجال ونتائج الجدول 12 تبين ذلك:

جدول (12): نتائج اختبار (t) والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لدرجة تأييد المبحوثين على الخيار الفرضي للغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية مرتبة تنازليا حسب الدرجة.

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية التقديرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
1	ان يتم تحديد قيمة العملة الفلسطينية من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني أي بمتوسط إجمالي الصادر إلى الواردات	4.3578	0.97757	87.16	13.539	*0.00
2	ان يكون الغطاء الاحتياطي للعملة الوطنية الفلسطينية مرتبط بسلعة من العملات تتصف بالقوة والثبات والقبول الدولي	4.3474	0.82215	86.95	15.973	*0.00
3	ان يكون الغطاء الاحتياطي للعملة الوطنية مرتبط بسلعة من العملات مكونة من الدولار الأمريكي والشيك الإسرائيلي والدينار الأردني	4.1053	0.83122	82.11	12.960	*0.00
4	أن يحول الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى المتوفرة لدى سلطة النقد إلى مجلس النقد الفلسطيني لإدارته والاستفادة من عوائد استثماره في دعم تكوين الغطاء الاحتياطي النقدي للعملة الفلسطينية	3.7368	1.10329	74.74	6.509	*0.00
5	ان الغطاء الاحتياطي للعملة الوطنية المصدرة بحجم مكافئ للنقد المتداول خارج القطاع المصرفي يتكون تلقائيا من حصة استبدال الرواتب والأجور المدفوعة لموظفي السلطة بالعملة الوطنية الفلسطينية عوضا عن الشيك الذي يتحول إلى غطاء احتياطي	3.6947	1.22104	73.89	5.546	*0.00
6	ان يكون الغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية مرتبط بالشريك التجاري الاساسي بناء على المصلحة التجارية (الشيك الإسرائيلي)	3.4000	0.93854	68.00	4.154	*0.00
	الدرجة الكلية لمجال خيارات الغطاء الاحتياطي النقدي	3.9404	0.66884	78.808	13.703	*0.00

*دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (12) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة من العينة كانت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الفقرات (1-6)، وعلى الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي للغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة من العينة على التوالي (0.00) وكانت جميع المتوسطات الحسابية أكبر من (3)، ويعني ذلك تأييد المبحوثين على هذه الفقرات.

وقد حصلت الفقرة (1) على درجة مرتفعة جدا وعلى الترتيب الأول حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (87.16%)، ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة مرتفعة جدا على ان يتم تحديد قيمة العملة الفلسطينية من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني أي بمتوسط إجمالي الصادر إلى الواردات.

وقد حصلت الفقرة (6) على درجة متوسطة وعلى الترتيب الأخير حيث بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستجابات المبحوثين عليها (68%)، ويعني ذلك موافقة المبحوثين بدرجة متوسطة على ان يكون الغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية مرتبط بالشريك التجاري الاساسي بناء على المصلحة التجارية (الشيك الإسرائيلي)، وبشكل عام يتضح أن الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي للغطاء الاحتياطي كانت مرتفعة حسب رأي المبحوثين وبمتوسط حسابي كلي (3.94) وانحراف معياري (0.66)، ومستوى دلالة (0.00) ونسبة مئوية تقديرية بلغت (78.8%).

النتائج المتعلقة بالفرضيات:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى موافقة المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة في مجال التخصص، التخصص العلمي). ولاختبار هذه الفرضية فقد استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين المتعدد Analysis of Variance ويبين الجدول رقم (13) نتائج تحليل التباين لمدى موافقة المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة في مجال التخصص، التخصص العلمي).

جدول (13) يبين نتائج تحليل التباين لمدى موافقة المبحوثين على حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة في مجال التخصص، التخصص العلمي).

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحرافات SS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع مربعات الانحرافات MS	قيمة (t)	مستوى الدلالة
الرتبة الأكاديمية	0.355	2	0.178	0.350	0.70
سنوات الخبرة	2.390	3	0.797	1.571	0.20
التخصص العلمي	4.127	2	2.064	4.070	*0.02
الخطأ (البواقي)	44.113	87	0.507		
الكلية	1266.400	95			

*دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (13) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبه من العينة على المتغيرات (الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة في مجال التخصص) قد بلغت على التوالي (0.70، 0.20) وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحددة للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية على هذه المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى موافقة المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة في مجال التخصص)، أما بالنسبة لمتغير التخصص العلمي فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبه من العينة (0.02)، وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المحددة للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نرفض الفرضية الصفرية على هذه المتغير، ويعني ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى موافقة المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني تبعاً لمتغير التخصص العلمي، ومن أجل تحديد لصالح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، ونتائج الجدول (14) توضح ذلك:

جدول (14) نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية في للدرجة الكلية لمدى موافقة المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني تبعاً لمتغير التخصص العلمي

مستوى الدلالة Sig.*	الخطأ المعياري	الفرق في المتوسط (أ.ب)	(ب) التخصص العلمي	(أ) التخصص العلمي
0.00	0.16682	*0.5261-	علوم مالية ومصرفية	اقتصاد
0.15	0.19374	0.2803-	تمويل واستثمار	
0.00	0.16682	*0.5261	اقتصاد	علوم مالية ومصرفية
0.20	0.19076	0.2457	تمويل واستثمار	
0.15	0.19374	0.2803	اقتصاد	تمويل واستثمار
0.20	0.19076	0.2457-	علوم مالية ومصرفية	

يظهر من الجدول رقم (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية لمدى موافقة المبحوثين حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام خيارات فرضية ثلاث خصوصية الاقتصاد الفلسطيني تبعا لمتغير التخصص العلمي، وذلك بين الأكاديميين الذين تخصصهم (اقتصاد) وبين الأكاديميين الذين تخصصهم (علوم مالية ومصرفية) لصالح الأكاديميين الذين تخصصهم (علوم مالية ومصرفية)، ويعزو الباحث أن أغلب الأكاديميين الذين تخصصهم الدقيق في مجال العلوم المالية والمصرفية وهم الأقرب إلى موضوع البحث كانوا مهتمين جدا بالاستماع إلى الشرح المفصل الذي قدمه الباحث حول الخيارات الفرضية المدعّم بالدراسات والأبحاث السابقة من قبل خبراء النقد وبتجارب الدول، وأن الوقت المخصص لزيارتهم في مواقعهم الوظيفية كان أكبر وفتح مجال أوسع للنقاش بخلاف ذوي التخصصات الأخرى الذين تسلموا الاستبانة دون أن يتسع الوقت لشرح أبعاد الخيارات الفرضية.

رابعا : النتائج والتوصيات:

يستخلص الباحث من خلال تحليل النتائج الإحصائية لاستبانة الدراسة الآتي :

1. أن الدرجة الكلية للخيار الفرضي حول الإطار المؤسسي الحاكم لإدارة وإصدار النقد قد تم تأييدها من قبل المبحوثين بمستوى متوسط ، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.2 وهي إيجابية كون أن المتوسط الحسابي أكبر من 3 والقيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 ونسبة مئوية تقديرية بلغت 64.5%، ويعزو الباحث أن هذه النتيجة جاءت أثر قيامه بتقديم شرح تفصيلي للعديد من المبحوثين أظهر فيها الفروقات بين إدارة مجلس النقد للعملة وإدارة البنوك المركزية مستندا بذلك إلى ما جاء في أغلب الدراسات الأجنبية وعلى رأسها دراسة خبراء صندوق النقد الدولي التي أيدت فكرة تكوين مجلس نقد كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية (Enrique & Ann, 1999)، وأيضا دراسة البنك الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني (Bank, 1993)، التي أوصت بمجلس النقد كإطار مؤسسي لإدارة وإصدار العملة لمزاياه المتمثلة بسهولة إدارته وضمان الانضباط النقدي وأيضا التجارب الناجحة لبعض الدول ممن استخدموا نظام مجالس النقد، كما أوصت غالبية الدراسات التي تناولت أفاق النظام النقدي الفلسطيني لاعتماد نظام مجلس النقد أمثال أريكسون وفيشر وسميث و دوزنبري، حيث أشارت تلك الدراسات أنه لا خيار أمام فلسطين سوى مجلس النقد الذي يوفر الإطار البسيط والشفاف للسياسة النقدية

الذي يحول دون الاستخدام الانتقائي للسياسات النقدية، وإمكانية تطويره مع نضج الاقتصاد الى بنك مركزي.

2. أن الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي حول حجم الاصدار للعملة الفلسطينية (الكتلة النقدية المنوي اصدارها) قد تم تأييدها من قبل المبحوثين بدرجة فوق المتوسط، اذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.6 وهي ايجابية كون أن المتوسط الحسابي أكبر من 3 والقيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 وبنسبة مئوية تقديرية بلغت 72.1%، وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع الخيار الفرضي للدراسة بمستوى متوسط، حيث افترضت في المرحلة الاولى تجزئة الكتلة النقدية على دفعات شهرية وبقية لا تتعدى رواتب موظفي السلطة الفلسطينية الشهرية البالغة 162.8 شهريا مضافاً اليها بعض النفقات الاخرى أي ما يعادل 175 مليون دولار تدفع كرواتب وأجور ونفقات اخرى، الى ان نصل 2100 مليون دولار وهي القيمة الكلية للكتلة النقدية المنوي اصدارها بحد اقصى والتي تقترب بالمجمل من حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني CC.

3. أن الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لآلية طرح/ادخال العملة التدريجي قد تم تأييدها من قبل المبحوثين بمستوى فوق المتوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.5 وهي ايجابية كون أن المتوسط الحسابي أكبر من 3 والقيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 وبنسبة مئوية تقديرية بلغت 70.1%، وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع الخيار الفرضي للدراسة بمستوى فوق المتوسط التي افترضت أن يتم طرح العملة الفلسطينية لتشارك باقي العملات الاجنبية المتداولة في السوق الفلسطيني عوضاً عن الاحلال الكامل ودون سحب العملات الاجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وان يكون ادخال العملة الفلسطينية الى السوق بشكل تدريجي من خلال رواتب واجور الموظفين الى ان نصل الى الحد المقترح وهو حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي الفلسطيني والمقدرة قيمته بحد أعلى 2.1 مليار دولار في ظل مجلس نقد، وأن تجربة دولة لاتفيا المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي خير دليل على فرضية الادخال وليس الاحلال الكامل، حيث طرحت عملتها الجديدة ببسر وعلى دفعات وبقدر امكانياتها وبالمثل أستونيا ودول أخرى، وأيضاً تجربة اليورو في الاحلال التدريجي (روس، 1999).

4. أن الدرجة الكلية لمجال الخيارات الفرضية لسعر الصرف قد تم تأييدها من قبل المبحوثين بدرجة متوسط، اذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.4 وهي ايجابية كون ان المتوسط الحسابي أكبر من 3 والقيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 وبنسبة مئوية تقديرية بلغت 68.3%، وقد جاءت نتائج الدراسة متوافقة بمستوى متوسط مع الخيار الفرضي في هذه الدراسة باختيار نظام سعر الصرف الثابت للعملة الفلسطينية وان تكون عملة الربط بالدولار الامريكي، وقد اثبتت الدراسات التي قام بها كل من غوش، وغولد، و ولف عام 1998 قدرة أسعار الصرف الثابتة في ظل ترتيبات مجالس النقد على الحد من

معدلات التضخم (Enrique & Ann, 1999)، وأن الخيار الأمثل في المراحل الأولى لفلسطين هو إتباع سياسة سعر صرف ثابت على أن تكون عملة الربط بالدولار (Kopcke, 1999).

5. أن الدرجة الكلية لمجال الخيار الفرضي لتحديد قيمة العملة والغطاء الاحتياطي قد تم تأييدها من قبل المبحوثين بدرجة فوق المتوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.9 وهي ايجابية كون أن المتوسط الحسابي أكبر من 3 والقيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 ونسبة مئوية تقديرية بلغت 78.8%، وقد جاءت نتائج الدراسة متوافقة بمستوى متوسط مع الخيار الفرضي الذي افترضته هذه الدراسة بأن يتم تحديد قيمة العملة الفلسطينية من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني أي بمتوسط إجمالي الصادرات إلى الواردات، وبأن يكون الغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية مرتبط بسلة من العملات تنصف بالقوة والثبات والقبول الدولي كالدولار الأمريكي واليورو (Kopcke, 1999)، كما أن الدراسة قدمت خيار الربط بعملة واحدة كالدولار الأمريكي كونه يستخدم في أغلب المعاملات الدولية، ويعتبر إحدى عملات الربط الأساسية للعديد من الدول والمكون الأساسي للاحتياطي، وأن أغلب المساعدات والمنح الخارجية لفلسطين تكون بالدولار الأمريكي، فهو فرضياً الأكثر قبولاً بأن يكون عملة الربط للعملة الفلسطينية والمكون الأساسي للاحتياطي .

التوصيات:

لتعظيم الفوائد التي يمكن أن تجني من عملية إصدار العملة الفلسطينية باستخدام الخيارات الفرضية المقترحة في البحث، فإن الدراسة توصي بالآتي :

1. تكوين مجلس نقد فلسطيني مستقل كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار العملة مع الإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، كون أن مجلس النقد يتميز بسهولة إدارته وسرعة تأسيسه ولنتائج المتوقعة والمتمثلة في جودة الانضباط المالي وانخفاض مستويات التضخم، إضافة إلى فاعليته في منع الحكومة من اللجوء إلى طباعة المزيد من العملة دون أن يكون غطاء كاف، وبالإمكان تطوير هذا النظام في المستقبل إلى نظام أكثر مرونة يسمح بممارسة سياسة نقدية فعالة بعد أن تكتسب العملة الوطنية القبول والثقة التامة.

2. أن تطرح العملة الفلسطينية من خلال ادخالها للتداول كعملة إضافية ولها قوة ابراء قانونية لتشارك باقي العملات المتداولة حالياً في الاقتصاد الفلسطيني عوضاً عن الاحلال الكامل، وأيضاً إصدار النقد بصورة جزئية وبكتلة نقدية لا تتجاوز في حجمها الإجمالي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي CC بدلاً من الإصدار الكامل لتغطية كامل عرض النقد M1 بالمفهوم الضيق .

3. كما أن الدراسة توصي باستخدام الخيارات الفرضية لسياسة الإصدار المتمثلة في ربط العملة بالدولار الأمريكي في المراحل الأولى لعملية الإصدار وتثبيت سعر الصرف بصرامة، وإن يكون الغطاء النقدي الاحتياطي للعملة مكون من سلة عملات اجنبية موزعه بنسبة 50% للدولار الأمريكي، كونها عملة دولية تتمتع بسمعه جيدة في اسواق الصرف العالمية اضافة الى انها تستخدم كاحتياطي للعديد من دول العالم وتعزز من اصفاء الثقة على العملة المحلية، وبنسبة 25% للدينار الاردني وبنسبة 25% للشيكل الاسرائيلي كشركاء تجاريين.

4. تعزيز الغطاء الاحتياطي النقدي الكافي من العملات الأجنبية للعملة الوطنية المنوي إصدارها وذلك من خلال تحويل كامل الاحتياطي الالزامي (القانوني) المتوفر لدى سلطة النقد، والذي يمثل نسبة من الودائع المصرفية لدى القطاع المصرفي لإدارته من قبل مجلس النقد الفلسطيني، واستقطاع جزء من ذلك الاحتياطي ليكون نواه لغطاء العملة مؤقتاً، واستغلال العائد عن استثمار ذلك الاحتياطي ليسند الغطاء النقدي وتحويل كامل الاحتياطي ورأس المال المتوفر لدي سلطة النقد والبالغ قيمته 134 مليون دولار حتى العام 2018 الى مجلس النقد، وتخصيص جزء من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بشكل مؤقت للغطاء الاحتياطي للعملة الفلسطينية.

الشكر و التقدير:

اتقدم بالشكر والامتنان إلى جامعة فلسطين التقنية - خضوري على دعمها المالي والمعنوي من أجل نشر هذا البحث.

المراجع العربية والأجنبية :

- Anne, M. (1999). *Design options for Currency Board, a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt*,. Ramallah , Palestine: Monetary and Research Dept. Palestine Monetary Authority.
- Bank, W. (1993). *Report of the financial and Economic Situation in the Palestine Territories*. Washington,USA: world bank.
- Duesenberry, J. (1999). *Monetary policy options for a Palestinian, a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt*. Ramallah, Palestine: Palestine Monetary Authority.
- Enrique, C., & Ann, M. (1999). *Currency board, a Paper Submitted by monetary and exchange Affairs Department (IMF) to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt*. Ramallah , Palestine: Palestine Monetary Authority.
- Kopcke, R. (1999). *Currency Boards ,once and future monetary regimes, a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system, Egypt*. Ramallah , Palestine: Palestine Monetary Authority.

- Mayes, D. (1999). *Introducing a new currency with a currency board, a Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system, Egypt*. Ramallah, Palestine: Monetary and Research Dep., Palestine Monetary Authority.
- sekaran, u., & Bougie, r. (2010). *Research methods of business, A skill building approach (5th ed.)*. New York, NY: John Wiley & Sons Inc.
- اتفاق باريس. (1994). *اتفاق باريس الاقتصادي بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي، المادة 4 (البند 23 الفقرتين أ، ب)*. فلسطين: منظمة التحرير الفلسطينية.
- النقد سلطة. (2018). *التقرير السنوي*. رام الله، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.
- باسل عورتاني. (2003). *هيكل الجهاز المالي والجنيه الفلسطيني*. المحرر، محمد اشتية، *الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية* (صفحة 361). رام الله، فلسطين: مؤسسة بكد.
- جهاد ابو راس. (1998). *أثر غياب العملة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني*. غزة، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، ص 5، سلطة النقد الفلسطينية.
- سامي مقداد. (2007). *اصدار النقد والخيارات الممكنة*. رسالة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، صفحة 93.
- سلطة النقد. (2017). *التقرير السنوي*. رام الله، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.
- سلطة النقد. (2017). *النشرة الإحصائية*. رام الله، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.
- عبد الفتاح نصر الله. (2000). *اصدار العملة الفلسطينية (الواقع والافاق)*. رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية مقدمة الى جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، الصفحات 60-62.
- عزمي عوض. (2012). *تقديرات عرض النقد في فلسطين*. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد الأول، غزة، فلسطين، الصفحات 56-57.
- عزمي وصفي عوض. (2011). *افاق ومحددات اصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية*. مجلة جامعة الأزهر للعلوم الانسانية، المجلد 13 العدد 1 B، غزة، فلسطين، الصفحات 1304-1305.
- عماد لبد. (2005). *مقومات ومحاذير اصدار النقد الوطني الفلسطيني*. بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين، بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- مارتن روس. (1999). *خبرة استونيا في اصدار عملتها، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة*، ترجمة سلطة النقد الفلسطينية. رام الله، فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية.
- ماس، و والبنك الدولي. (1997). *تنمية رغم الصعاب؟ الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال*. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية.
- محمد عطا الله. (2014). *استعدادات سلطة لإصدار عملة وطنية فلسطينية، ورقة مقدمة الى ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية، جامعة الخليل*. رام الله، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.
- محمد مقداد. (2009). *اصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة*. مجلة تنمية الرفدين، العدد 95، المجلد 31، صفحة 164.
- وائل قديح. (1999). *محددات وأفاق اصدار عملة فلسطينية*. غزة، فلسطين: مركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقارير عدد 41، صفحة 10.